unicef

منتدى البحوث الاقتصادية

تقرير بحث سياساتي

الآثار الاجتماعية والاقتصادية للأزمة الروسية الأوكرانية على الأسر والأطفال المستضعفين في مصر

القضاء على المخاوف المرتبطة بالأمن الغذائي والتغذية

مي جادالله ونسمة ممدوح

ECONOMIC RESEARCH FORUM
منتدى البحوث الاقتصادية

المحتويات

1. مقدمة 7

2. الأزمة الروسية الأوكرانية والاقتصاد المصري 8

3. تأثير الأزمة على الأمن الغذائي على مستوى العالم وفي مصر 11
تأثير الأزمة على الأمن الغذائي على مستوى العالم 11
تأثير الأزمة على الأمن الغذائي في مصر 13
معدل التضخم للمجموعات الغذائية وبعض أصناف الطعام 14
تداعيات ارتفاع معدل التضخم على الأطفال في مصر 16
التغير في أنماط الاستهلاك الغذائي للأسر التي لديها أطفال 17

4. نظرة عامة على وضع المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء في مصر 19

5. التدابير الحكومية والحد من تأثير الأزمة على الأسر الضعيفة 20
برنامج تكافل وكرامة 20
بطاقات التموين 21
البرنامج الوطني للتغذية المدرسية 22

6. التوصيات في مجال السياسات 23
التوصيات المقترحة على المدى القريب 24
التوصيات المقترحة على المدى المتوسط 25

المراجع 25

جدول الأشكال

الشكل 1: حجم القمح المستورد (يناير 2021 إلى يونيو 2022) 9

الشكل 2: معدلات التضخم خلال الفترة (يناير - ديسمبر 2022)
بالمقارنة بالشهور نفسها عام 2021 بحسب المنطقة 10

الشكل 3: معدلات التضخم والفقر السنوية (الفترة من 2011 إلى 2020) 10

الشكل 4: معدلات التضخم الأساسية ومعدلات تضخم السلع الغذائية في 2022 15

الشكل 5: معدلات تضخم المجموعات الغذائية في ديسمبر 2022 بالمقارنة بشهر ديسمبر 2021 15

الجدول 1: النسبة المئوية للتغيرات في الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين
في ديسمبر 2022 بالمقارنة بشهر ديسمبر 2021 16

الشكل 6: نسبة الأسر التي لديها أطفال تقل أعمارهم عن 18 عامًا بحسب المنطقة والعام 17

الشكل 7: توزيع درجات فقر الأفراد الذين ينتمون لأسر لديها أطفال بحسب المنطقة والعام 17

الشكل 8: نسبة الأسر التي لديها أطفال في كل درجة من درجات الفقر بحسب المنطقة والعام 17

الشكل 9: متوسط نصيب الفرد من الطعام في الأسر الفقيرة التي لديها أطفال بحسب المنطقة والعام 18

الشكل 10: متوسط نفقات الفرد الشهرية (بالقيمة الحقيقية 2015=100)
على الطعام في الأسر الفقيرة التي لديها أطفال بحسب المنطقة والعام 18

الشكل 11: متوسط نفقات الفرد الشهرية (بالقيمة الحقيقية 2015=100)
على الخضروات في الأسر الفقيرة التي لديها أطفال بحسب المنطقة والعام 18

الشكل 12 : متوسط نفقات الفرد الشهرية (بالقيمة الحقيقية 2015=100)
على الحليب والبيض ومنتجات الألبان في الأسر الفقيرة التي لديها أطفال بحسب المنطقة والعام 18

الشكل 13: متوسط نفقات الفرد الشهرية (بالقيمة الحقيقية 2015=100)
على الفواكه في الأسر الفقيرة التي لديها أطفال بحسب المنطقة والعام 19

الشكل 14: نسبة الأسر التي لديها أطفال أقل من 18 عام وتتلقى
معاش برنامج تكافل وبرنامج، بحسب درجة الفقر والعام 21

الشكل 15: نسبة الأسر التي لديها أطفال وتملك بطاقات تموين بحسب درجة الفقر والمنطقة والعام 22

الشكل 16: نسبة الأطفال الملتحقين بمدارس تقدم وجبات مدرسية
بحسب درجة الفقر والمنطقة والعام* 23

ملخص

تسبب الغزو الروسي لأوكرانيا في فبراير 2022 في المزيد من التدهور للاقتصاد العالمي الذي كان يعاني بالفعل من بطء حركة السلع وتعطل سلاسل التوريد على مستوى العالم جراء انتشار جائحة "كوفيد19-" (Santacreu and LaBelle, 2022).

وفي حين تركت الأزمة الروسية الأوكرانية بصمتها على الاقتصاد العالمي مع ارتفاع معدلات التضخم وزيادة حجم الدين، ولكن آثارها السلبية كانت أكثر عنفًا بالنسبة للبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل. ومن ثمّ تسلط هذه الورقة الضوء على العواقب الوخيمة للأزمة على الأمن الغذائي في مصر وتحذر من احتمالية تسببها في زيادة مخاطر سوء التغذية لدى الأطفال.

لطالما تمتعت مصر عبر التاريخ بعلاقات اقتصادية قوية وروابط تجارية عميقة الجذور مع كل من روسيا وأوكرانيا. ونظرًا لوضعها الاقتصادي الحرج ومعاناتها الأمرين ما بين انخفاض مستوى احتياطي النقد الأجنبي وزيادة مدفوعات الفوائد من ناحية والزيادة السريعة في معدلات التضخم وعدم استقرار قطاع السياحة من ناحية أخرى، فمن المتوقع أن تزداد المصاعب الاقتصادية سوءًا في مصر مع استمرار الأزمة. وتراوحت العواقب الاقتصادية للأزمة ما بين زيادة معدلات التضخم التي كانت مرتفعة بالفعل، وتأثر واردات القمح والمنتجات الأساسية الأخرى، وتقلص عدد الأفواج السياحية القادمة إلى مصر من روسيا وأوكرانيا.

علاوة على ذلك، فإن مخاطر انعدام الأمن الغذائي تهدد مصر تهديدًا لا شك فيه نظرًا لاعتماد البلاد بشكل كبير على واردات الغذاء. ونذكر هنا أن مصر حصلت خلال السنوات الخمس التي سبقت الأزمة على 85٪ تقريبًا من وارداتها من القمح من أوكرانيا وروسيا (قاعدة بيانات الأمم المتحدة لإحصاءات تجارة السلع الأساسية،"" Abay et al، 2022). ويعد القمح محصولاً مهمًا واستراتيجيًا في مصر باعتباره المكون الرئيسي للخبز البلدي المصري التقليدي الذي تعتمد عليه الأسر المصرية بشكل كبير في استهلاكها الغذائي اليومي.

بالإضافة إلى ما سبق، أدت الزيادة العالمية في أسعار المواد الغذائية والارتفاع المتكرر في معدلات التضخم المحلية إلى إثارة المخاوف بشأن الأمن الغذائي للأسر الأكثر ضعفًا في البلاد. وبعد فترة وجيزة من بدء الأزمة ، تحديدًا في مارس 2022، ارتفع معدل التضخم في مصر إلى 12,1٪ بالمقارنة بمارس 2021. واستمر ذلك المعدل في الارتفاع حتى بلغ ذروته في مايو 2022 مسجلاً 15,3٪. وبعد انخفاض قيمة الجنيه المصري في أواخر أكتوبر 2022، ارتفع هذا المعدل مرة أخرى ليصل إلى 21,9٪ بحلول ديسمبر 2022.

ملخص

وللأسف فإنه كلما ارتفعت معدلات التضخم كلما ازداد عدد الأسر الفقيرة، ولا سيما حينما يظل صافي الدخل كما هو أو يزداد بمعدل أقل من معدل التضخم. وعادةً ما يعني ارتفاع معدلات الفقر انخفاض الإنفاق على المواد الغذائية وغير الغذائية الأساسية وانخفاض معدل استهلاكها، وهو ما يعد من مؤشرات انعدام الأمن الغذائي.

وعادةً ما كانت الأسر الضعيفة تلجأ خلال الأزمات الاقتصادية السابقة في مصر إلى خفض استهلاكها من الغذاء لمواجهة الصعوبات المالية (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2020 أ، 2020 ب، 2022 أ). ويمثل تضخم أسعار المواد الغذائية وما نتج عنه من انخفاض في استهلاك الغذاء أمرًا صعبًا بالنسبة لأطفال الأسر الفقيرة نظرًا لأن هذا الوضع يتسبب في إصابتهم بسوء التغذية ويؤثر على نموهم البدني والعقلي. وفي ضوء ما لدينا من بيانات سابقة، من المرجح أن يؤدي ارتفاع معدلات التضخم في ظل هذه الأزمة إلى تغير أنماط استهلاك الغذاء.

وبشكل عام فإن الارتفاع الذي شهدته معدلات التضخم منذ يناير 2022 حتى ديسمبر 2022 قد أثر في الأساس على أسعار الخبز والحبوب، والتي ارتفعت بنسبة 58,3٪. كما ارتفعت أسعار الحليب والجبن والبيض بنسبة 48,9٪ خلال شهر ديسمبر 2022. وتعد تلك الأصناف من الأغذية الضرورية لنمو الأطفال. ووفقًا لأحد المسوح التي أجريت عبر الهاتف عام 2022 (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2022 أ)، تسببت الزيادة في أسعار المواد الغذائية إلى لجوء 74٪ من الأسر إلى الحد من استهلاكها من الطعام، و93٪ من الأسر لتقليص حجم استهلاكها من البروتين، وثلثي الأسر تقريبًا لتقليل استهلاكها من البيض والخضروات والفواكه.

وبالنظر إلى أن أكثر من 92٪ من الأسر الفقيرة في مصر لديها أطفال (مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك للأسرة لعام 2019)، فمن المرجح أن يؤدي انخفاض معدل استهلاك الغذاء إلى التأثير على تغذية الأطفال وزيادة مخاطر تعرضهم لانعدام الأمن الغذائي. وفي حين أن برامج الحماية الحكومية مثل برنامج تكافل وكرامة وبرامج دعم المواد الغذائية والبرنامج الوطني للتغذية المدرسية قد ساهمت بشكل كبير في حماية ودعم الأطفال في الأسر الضعيفة، لا تزال هناك حاجة إلى تنفيذ المزيد من التدخلات على كل من المدى القصير والمتوسط.

فيما يخص المدى القصير، يجب على المسؤولين التأكد من حصول الأسر التي تعيش في فقر مدقع، وتحديدًا تلك التي لديها أطفال، على مزايا برنامج تكافل وكرامة. كما يجب أن يحرص المسؤولون على توسيع نطاق برامج التغذية المدرسية لضمان حصول المزيد من الأطفال بالفئات الضعيفة على التغذية التي تساعدهم على النمو الصحي.

ملخص

يستطيع المسؤولون المعنيون بالحكومة كذلك وضع خطة عمل وطنية متعددة القطاعات تركز على الطفل للحيلولة دون ارتفاع معدلات سوء التغذية. ولا بد من تنويع مصادر واردات القمح مع دراسة بدائل القمح المتاحة لضمان توافر الأغذية الأساسية بأسعار معقولة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للخبراء شن تدخلات لتغيير السلوكيات الاجتماعية من خلال التشجيع على اتباع نظام غذائي متنوع واستهلاك الأطعمة ذات القيمة الغذائية المرتفعة المتاحة محليًا بدلاً من القمح.

أما على المدى المتوسط، ينبغي تقييم برامج الحماية الاجتماعية مثل برنامج تكافل وكرامة وبرنامج التغذية المدرسية ونظام البطاقات التموينية وتطويرها بحيث تصل إلى شرائح أوسع من السكان. كما يجب الحرص على إدارة كل مرحلة من مراحل سلسلة توريد الخبز بفعالية للحد من كميات الطعام المهدرة. وأخيرًا فمن شأن توجيه الاستثمارات للمزيد من برامج إغناء الأغذية تحقيق فوائد جمة لمصر.

1. مقدمة

اندلعت الأزمة الروسية الأوكرانية في فبراير 2022 لتكون بمثابة عقبة اقتصادية عالمية جديدة في الوقت الذي كان العالم يكافح فيه بالفعل للتعافي من آثار جائحة "كوفيد19-"، والتي أدت إلى تباطؤ حركة السلع (وتوقفها تمامًا في بعض الأحيان)، مما تسبب في اضطرابات على امتداد سلاسل التوريد (Santacreu, 2022). ونظرًا للقيود التي تم فرضها على الحركة بسبب جائحة "كوفيد19-"، كان من الصعب على الشركات توسيع نطاق الإنتاج سواء على المستوى المحلي أو الدولي. وأدى هذا التباطؤ في حركة السلع من ناحية وتعطل سلاسل التوريد من ناحية أخرى إلى ارتفاع معدلات التضخم، مما أدى بدوره إلى ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي على مستوى العالم أثناء الجائحة (ناصر وآخرون ، 2022).

وعانى الاقتصاد المصري على مدار أكثر من عشر سنوات، وتحديدًا مع بداية ثورة يناير 2011، من سلسلة من الصدمات، على أن أشدها وطأة كانت الصدمة التي ألمت به في نوفمبر 2016 عندما أعلن البنك المركزي المصري عن تحرير سعر صرف الجنيه. وقد أدى ذلك القرار إلى خسارة الجنيه المصري لحوالي 59% من قيمته، بحيث أصبح الدولار الأمريكي يعادل 18,8 جنيه مصري بعدما كان يساوي 7,8 جنيه مصري في بداية العام. ومع انتشار جائحة "كوفيد19-" عام 2020، بات الاقتصاد العالمي يواجه تحديًا جديدًا مع بداية ارتفاع معدلات التضخم نظرًا للإغلاق الجزئي أو الكلي لبعض القطاعات. وقد ألقت تلك الأزمة بظلالها على اقتصاد مصر وشعبها كذلك.

ورغم أنه لطالما كانت للحروب آثارها السلبية على الاقتصاد العالمي، ولا سيما من خلال تسببها في زيادة معدلات التضخم وفرض القيود على الخدمات وزيادة مستويات الدين وخلق المزيد من العقبات أمام الحياة الاقتصادية اليومية والتسبب في الدمار بشكل عام، فإن الآثار السلبية للأزمة الروسية الأوكرانية تتجلى بوضوح وقسوة أكبر.

ورغم أنه كانت هناك زيادة جنونية بالفعل في أسعار المواد الغذائية على مستوى العالم بسبب اضطرابات سلسلة التوريد الناجمة عن جائحة "كوفيد19-"والقيود التي فرضت بسببها، ولكن هذه الأزمة أدت فور وقوعها إلى تفاقم المأزق وتشكيل تهديد خطير على الأمن الغذائي العالمي بسبب الارتفاع الهائل في أسعار المواد الغذائية والأسمدة في السوق العالمية (المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، 2022 أ). ويعد هذا التصاعد في حدة الأزمة وتداعياتها مصدر قلق تحديدًا بالنسبة للبلدان النامية التي تعتمد بشدة على الواردات الغذائية. وتشكل الزيادة في أسعار السلع الغذائية تهديدًا أكبر للأسر الفقيرة والضعيفة في هذه البلدان. بمعنى آخر فإن هذه البلدان تعتمد بشكل أكبر على السلع والأغذية المستوردة وتنفق الأسر الفقيرة بها جزءًا كبيرًا من دخلها على الغذاء (البنك الدولي، 2022 ب).

تضررت مصر بشدة جراء تلك الصدمات العالمية، بما في ذلك التداعيات الاقتصادية للأزمة الروسية الأوكرانية، والتي تركت بصماتها على حجم التبادل التجاري وأدت إلى ارتفاع معدلات التضخم وأثرت على واردات القمح والسلع الأساسية الأخرى، ناهيك عن انخفاض عدد الأفواج السياحية الوافدة إلى البلاد.

وبعد مرور تسعة أشهر على بداية الأزمة الروسية الأوكرانية، أعلن البنك المركزي المصري عن تحرير سعر صرف الجنيه للمرة الثالثة في أقل من عقد من الزمان.[1] وقد ألقت تلك الصدمات المتتالية بظلالها الثقيلة على الاقتصاد المصري وكذلك – بالتبعية – الأسر المصرية، وتحديدًا الأسر الأكثر ضعفًا. وبالتوازي مع هذا القرار، واصلت الأسعار العالمية الارتفاع وأصبحت الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين إيجابية لجميع السلع تقريبًا قبل الشهور التي تسبق الأزمة وفور وقوعها.

وتركز الورقة الحالية على تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية على كل من الصعيد العالمي من ناحية والاقتصاد المصري والمصريين من ناحية أخرى، مع التركيز بشكل خاص على التأثيرات المقلقة التي يحتمل أن تتسبب بها الأزمة فيما يتعلق بالنمو الشامل للأطفال. وتراجع الورقة الأدلة العالمية والمحلية المتاحة لتحديد التأثيرات المحتملة في هذا

[1] أعلن البنك المركزي في السابع والعشرين من أكتوبر لعام 2022 عن تعويم الجنيه المصري، بحيث أصبح الدولار الأمريكي الواحد يعادل 24,5 جنيه مصري.

الصدد؛ كما تراجع السياسات والبرامج الحالية التي بمقدورها أن تلعب دورًا في الحد من هذه التأثيرات في السياق المصري.

يُعنى القسم الثاني من الورقة ببحث تأثير الأزمة على الاقتصاد المصري، فيما يستعرض القسم الثالث تأثير الأزمة على الأمن الغذائي على مستوى العالم عمومًا وفي مصر تحديدًا، ولا سيما تأثيرها على الأطفال بالأسر الضعيفة. وفي ظل عدم توافر بيانات محلية منذ اندلاع الأزمة الروسية الأوكرانية، يعتمد هذا القسم على البيانات الواردة في مسوح الدخل والإنفاق والاستهلاك للأسرة التي أجريت في 2015 و2017/2018 و2019/2020 لتقدير حجم التأثير المتوقع للأزمة على الأسر المصرية.[2] وسعيًا لحصر العواقب المحتملة للأزمة على الأسر المصرية الفقيرة وأطفالها، يستند هذا القسم أيضًا إلى الدراسات التي أجريت عام 2017 لبحث مدى تأثير ارتفاع معدلات التضخم على مستوى الفقر في مصر وعلى أنماط استهلاك الأسر الضعيفة التي لديها أطفال. علاوة على ذلك، يبحث هذا القسم كذلك الانخفاض الذي شهدته معدلات الفقر بالتزامن مع استقرار الأسعار، إلى جانب مختلف برامج الحماية الاجتماعية. ننتقل بعد ذلك إلى القسم الرابع الذي يصف أوضاع فئة أخرى من الأسر الضعيفة في مصر، ألا وهي المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء، والذين من المرجح أن يكونوا أكثر تضررًا من الأزمة. ويركز القسم الخامس على الدور المحوري الذي تلعبه برامج الحماية الاجتماعية في التخفيف من آثار الأزمة بما يساعد على الحد من مخاطر الوقوع في براثن الفقر– أو الانزلاق إلى مستويات فقر أكثر سوءًا– والمعاناة من انعدام الأمن الغذائي. وفي الختام تستعرض الورقة بعض التوصيات بشأن السياسات المقترحة على كل من المدى القصير والمتوسط لمعالجة –أو الحد من– الدمار الاقتصادي الذي يحتمل أن تواجهه الأسر والأطفال بالفئات الضعيفة في مصر.

2. الأزمة الروسية الأوكرانية والاقتصاد المصري

تعتمد العلاقات الاقتصادية بين مصر وكل من روسيا وأوكرانيا على ثلاث قنوات رئيسية، ألا وهي: التجارة والسياحة والاستثمار الأجنبي المباشر. توضح الورقة الحالية في القسم التالي مدى تأثر تلك الأبعاد الثلاثة للاقتصاد المصري بالأزمة.

لطالما تمتعت مصر بعلاقات تجارية قوية مع كل من روسيا وأوكرانيا على مر التاريخ. ويعد القمح من المحاصيل الاستراتيجية للغاية بالبلاد نظرًا لأنه من المكونات الرئيسية للخبز الذي تعتمد عليه الأسر المصرية في استهلاكها الغذائي اليومي. وقد حصلت مصر خلال السنوات الخمس التي سبقت الأزمة على 85٪ تقريبًا من وارداتها من القمح من أوكرانيا وروسيا (قاعدة بيانات الأمم المتحدة لإحصاءات تجارة السلع الأساسية،"" Abay et al، 2022). بالإضافة إلى ما سبق، كانت مصر الوجهة الرئيسية لصادرات القمح من كلا البلدين. وتشير البيانات التي تم جمعها قبل الأزمة مباشرةً إلى أن مصر استوردت حوالي 22% من صادرات القمح الروسية و17% من صادرات القمح الأوكرانية (ناصر وآخرون ، 2022). ويتجلى تأثير الأزمة الروسية الأوكرانية على الأسر المصرية بوضوح عندما تجد أن القيمة الإجمالية للواردات التي استوردتها مصر عام 2021 بلغت 74 مليار دولار أمريكي، منها 2,4 مليار دولار للقمح.[3] وبحسب تصريحات وزارة التموين والتجارة الداخلية، استوردت مصر حوالي 5,5 مليون طنًا من القمح عام 2021، منها حوالي 3,1 مليون طن من روسيا و 1,9 مليون طن من أوكرانيا. وتعني هذه الأرقام أن الأسر المصرية ستظل تعاني من نقص القمح الناجم عن الأزمة حال عدم العثور على مصادر بديلة.

إلى جانب ما سبق، كانت مصر تعتمد بشكل كبير أيضًا على الأفواج السياحية الوافدة من كل من روسيا وأوكرانيا، إذ كانت تلك الأفواج تمثل ما يقرب من 30% من حركة السياحة الوافدة إلى مصر، والتي تعد مصدرًا رئيسيًا للعملة الأجنبية. وتراجعت هذه النسبة بالطبع جراء النزاع الدائر حاليًا والعقوبات التي فرضت على روسيا، مما وجه ضربة أخرى لقطاع السياحة المصري في الوقت الذي لا يزال يعاني فيه من آثار جائحة "كوفيد -19".

[2] لم يصدرالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء سوى 50% فحسب من بيانات مسوح الدخل والإنفاق والاستهلاك للأسرة (2015 و2017/2018 و2019/2020).

[3] https://comtradeplus.un.org/

الشكل 1: حجم القمح المستورد (يناير 2021 إلى يونيو 2022)

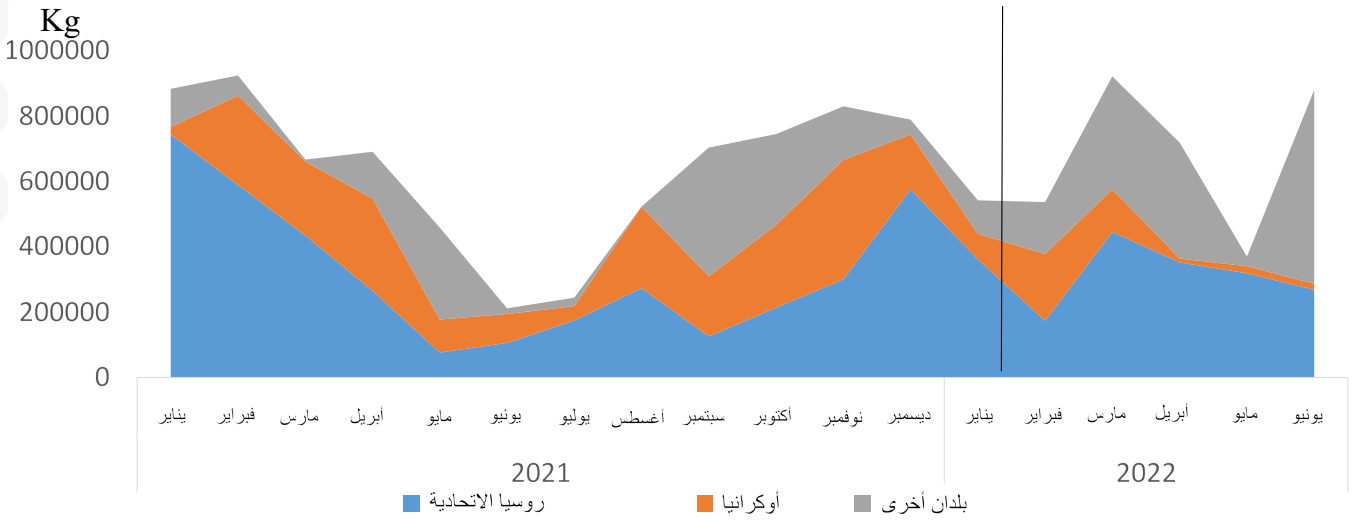

المصدر: https://comtradeplus.un.org/

ملاحظة: اعتمد الخبراء في حساب القيم التقديرية للشهور التي لم تتوافر بياناتها على متوسط قيم الشهور السابقة واللاحقة.

وعلى صعيد آخر، يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر إحدى القنوات الأخرى التي تعتمد مصر من خلالها على روسيا، إذ تعد مصر من أهم الوجهات المتلقية للاستثمارات الروسية في مجال الفحم والنفط والغاز. ويمثل الاستثمار الأجنبي المباشر الروسي ما يقرب من 30% إلى 60% من إجمالي حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر في مجال الطاقة. ومما لا شك فيه أن تلك العلاقة الاعتمادية قد جعلت الأوضاع أكثر تعقيدًا بالنسبة للاقتصاد المصري (Ruta, M., 2022). ويعاني الاقتصاد المصري بالفعل من وضع لا يحسد عليه، إذ يعاني من انخفاض احتياطي النقد الأجنبي وارتفاع مدفوعات الفائدة وعدم استقرار قطاع السياحة ومخاطر انعدام الأمن الغذائي وارتفاع مستويات التضخم، ومن المتوقع أن تتفاقم هذه الصعوبات بسبب الأزمة الروسية الأوكرانية.

أدت سلسلة الأزمات الاقتصادية التي مرت بها مصر إلى زيادة مطردة في معدلات التضخم، والتي بلغت ذروتها مع انخفاض قيمة الجنيه المصري عام 2017 عندما تخطت حاجز الـ30٪. وشهدت معدلات التضخم السنوية انخفاضًا سريعًا بعد عام 2017 لتصل إلى 5٪ عام 2021 (الشكل 3).

ومع اندلاع الأزمة الروسية الأوكرانية عام 2022، استمر معدل التضخم في مصر في الارتفاع. وبعد مرور فترة وجيزة على بدء الأزمة، ارتفع معدل التضخم إلى حوالي 12,1٪ في مارس 2022 بالمقارنة بالأسعار التي كانت سائدة في الشهر نفسه من العام السابق. وواصل ذلك المعدل الارتفاع حتى بلغ ذروته مسجلاً 15,3٪ في مايو 2022. وبعد خفض قيمة الجنيه المصري في أواخر أكتوبر 2022، وصل معدل التضخم إلى 21,9٪ في ديسمبر 2022.

وكما يتضح في الشكل (2)، كانت معدلات التضخم أعلى في المناطق الريفية (22,5٪) عنها في المناطق الحضرية (21,3٪). وخلال الفترة التي بلغت فيها معدلات التضخم ذروتها، اتسعت الفجوة بين الريف والحضر ولم تنكمش بعدها إلا قليلاً.

كما يوضح الشكل (3)، عادةً ما يأتي ارتفاع الأسعار ومعدلات التضخم مصحوبًا بزيادة في عدد الأسر الفقيرة، ولا سيما عندما لا يزداد صافي الدخل أو يتزايد بمعدل أقل من معدل زيادة الأسعار والتضخم. وفي المقابل، فإن الزيادة في معدل الفقر عادةً ما تعني انخفاض مستوى الإنفاق أو تراجع معدل استهلاك المواد الغذائية وغير الغذائية الأساسية، وهو ما يمكن النظر إليه باعتباره مؤشرًا على انعدام الأمن الغذائي أو ناقوس خطر يهدد بحدوثه.

وتشير البيانات المتاحة إلى أن معدل الفقر ارتفع بنسبة 4,7% بين عامي 2015 و2017/2018، مع زيادة نسبة الفقراء في مصر إلى 32,5٪ في 2017/2018

الشكل 2: معدلات التضخم خلال الفترة (يناير - ديسمبر 2022) بالمقارنة بالشهور نفسها عام 2021 بحسب المنطقة

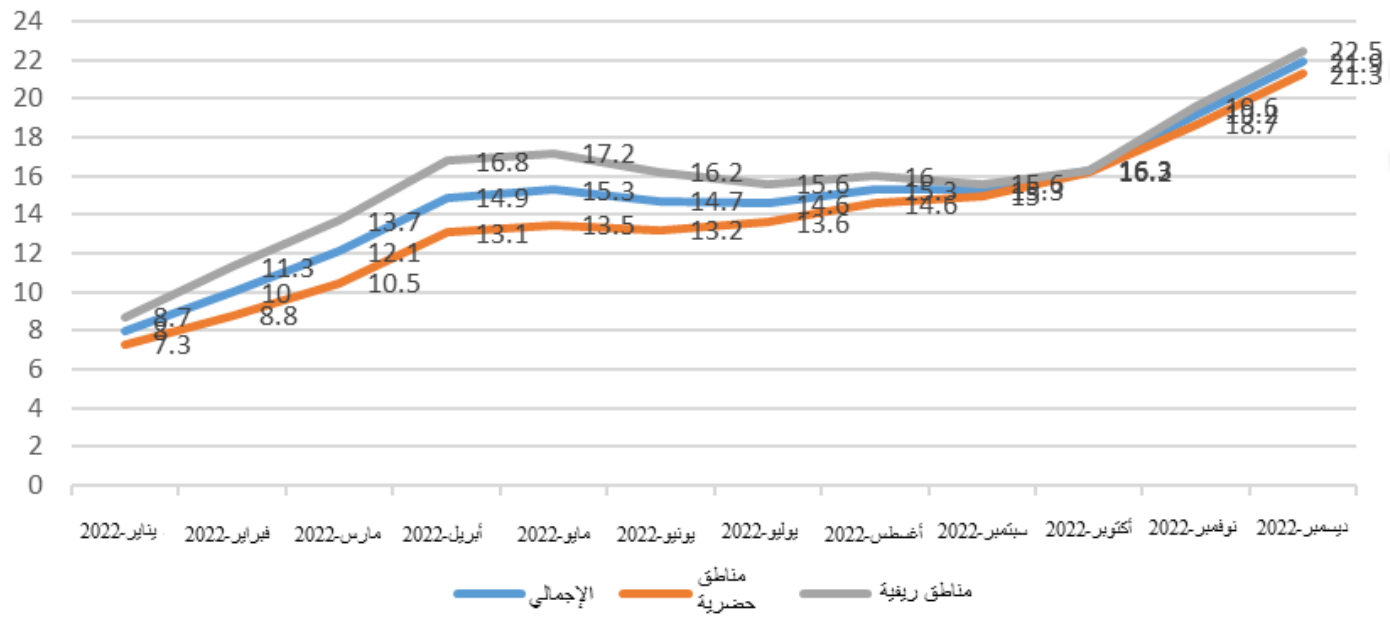

المصدر: النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في ديسمبر 2022 ويناير 2023؛ والنشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين لشهري يناير وفبراير 2022.

الشكل 3: معدلات التضخم والفقر السنوية (الفترة من 2011 إلى 2020)

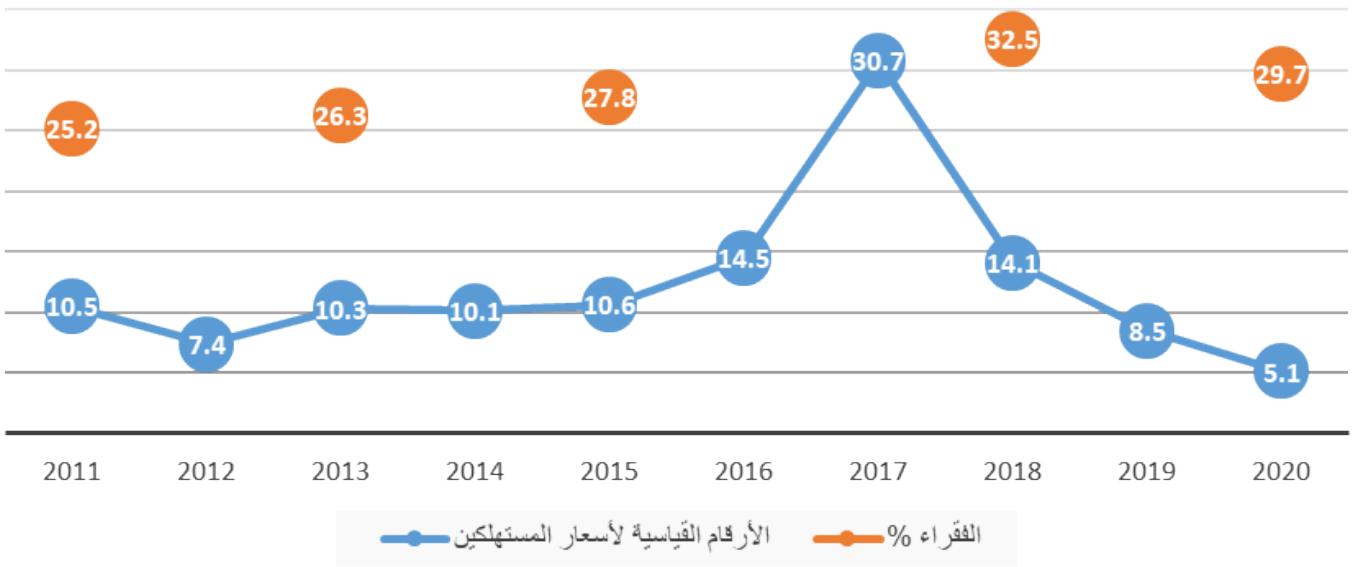

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2022. النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين الصادرة في أغسطس 2022. للاطلاع على النشرة، يرجى زيارة الرابط التالي: https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5107&Year=23352.

https://www.sis.gov.eg/Story/159611/CAPMAS-Poverty-rates-in-Egypt-decline-to-29.7%25-within-year?lang=en-us

بعدما كانت 27,8٪ عام 2015. وانخفض معدل الفقر في 2019/2020 إلى 29,7%، رغم ارتفاع مؤشر أسعار المستهلكين ارتفاعًا طفيفًا عام 2019 مقارنةً بعام 2018. ويمكن أن يعزى الانخفاض الذي شهده معدل الفقر في 2019/2020 إلى قيام الحكومة المصرية بزيادة الحد الأدنى للأجور ومد عباءة برنامج تكافل وكرامة بحيث يشمل المزيد من الأسر الفقيرة. ورغم ذلك، ظل معدل الفقر أعلى في 2019/2020 مما كان عليه في 2015 أو قبل ذلك.

3. تأثير الأزمة على الأمن الغذائي على مستوى العالم وفي مصر

أثرت الأزمة الروسية الأوكرانية على مختلف البلدان بدرجات متفاوتة تبعًا لمستوى حصانة كل بلد ضد الأزمات ومدى اعتماده على استيراد المواد الغذائية والسلع الأخرى. ومن المتوقع أن يكون لارتفاع أسعار الغذاء والوقود عواقب وخيمة على الأمن الغذائي، ولا سيما في البلدان النامية التي تعتمد بشكل كبير على استيراد المواد الغذائية الاستراتيجية مثل القمح. وينطبق هذا الأمر تحديدًا على العديد من البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (أبو حطب 2022، وابن حسن 2022).

تأثير الأزمة على الأمن الغذائي على مستوى العالم

أجريت العديد من الدراسات لبحث مدى تأثير الأزمة على مستويات الفقر وانعدام الأمن الغذائي على مستوى العالم وفي البلدان النامية. ويؤثر الارتفاع في أسعار المواد الغذائية في المقام الأول على كمية السلع الغذائية التي يستطيع الأفراد –وتحديدًا الأسر الضعيفة– الحصول عليها وعلى مدى جودة هذه السلع. ويرجع ذلك إلى أن الأسر الفقيرة تميل في أوقات الأزمات إلى اللجوء إلى آليات تكيف سلبية مثل تناول كميات أقل من الطعام وتخطي وجبات الطعام وتقليل استخدام أطعمة متنوعة في الوجبات والاعتماد بشكل متزايد على نظم غذائية غير صحية، مما يؤدي إلى سوء التغذية في كل من المناطق الريفية والحضرية.

وفي عام 2021 ، كانت روسيا وأوكرانيا من بين أكبر ثلاثة بلدان مصدرة للقمح والشعير والذرة والكانولا وزيت بذور اللفت وبذور عباد الشمس وزيت عباد الشمس. ويحتل البلدان مكانة مهمة تحديدًا في قطاع الحبوب نظرًا لضخامة إسهاماتهما في الإنتاج العالمي من محاصيل الشعير والقمح والذرة. وقد استحوذ البلدان – في المتوسط – على 18% من الإنتاج العالمي لهذه المحاصيل خلال الفترة ما بين 2016/2017 و2020/2021، إذ بلغ إنتاج روسيا وأوكرانيا منها 14% و4%، على الترتيب (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2022 ج). كما يعد البلدان الموردين الرئيسيين للقمح وزيت الطعام وتشكل صادراتهما معًا ربع الصادرات العالمية.

على سبيل المثال، بلغ إنتاج البلدين من بذور عباد الشمس خلال الفترة من 2016/2017 حتى 2020/2021 أكثر من نصف الإنتاج العالمي لهذا المحصول، والذي يعد من محاصيل البذور الزيتية المهمة، على أن متوسط نصيبهما من إجمالي الإنتاج العالمي من بذور اللفت وفول الصويا أقل من ذلك، إذ يمثل إنتاج روسيا وأوكرانيا من هذه المحاصيل 6% و2% من إجمالي الإنتاج العالمي، على الترتيب. بالإضافة إلى ذلك، تحتل روسيا المرتبة الأولى كأكبر مصدّر للأسمدة النيتروجينية في العالم، وثاني أكبر مورّد للأسمدة البوتاسية، وثالث أكبر مصدّر للأسمدة الفوسفورية (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2022ج).

علاوة على ما سبق، ارتفعت أسعار الطاقة كذلك وازدادت بنحو ثلاث إلى أربع مرات نتيجة للأزمة والعقوبات التي فُرضت على روسيا نظرًا لدورها كمورّد أساسي للغاز إلى أوروبا (Jagtap et al., 2022). كما أدى الارتفاع في أسعار الوقود والغاز بدوره إلى ارتفاع أسعار الغذاء على مستوى العالم.

ومن العوامل الأخرى التي أدت إلى ارتفاع معدلات تضخم أسعار المواد الغذائية في معظم البلدان الزيادة الأخيرة في تكاليف الطاقة والأسمدة نتيجة للأزمة، إذ أن هناك الكثير من البلدان التي تشهد زيادات سنوية تصل إلى 10٪ إلى 30٪. وتجاوز معدل التضخم في أسعار الغذاء 5% في حوالي 89% في المائة من البلدان منخفضة الدخل و90% في البلدان متوسطة الدخل. بالإضافة إلى ذلك، فإن القيم الحقيقية لمعدل التضخم في أسعار المواد الغذائية تجاوزت معدل التضخم الأساسي في ما يقرب من 83% من 166 بلد حول العالم (البنك الدولي، 2022 ب).

وبحسب الإحصائيات التقديرية الصادرة عن برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة في إبريل 2022، فإن عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع الحاد بسبب الأزمة الروسية الأوكرانية سوف يشهد زيادة مقدارها 47 مليون شخص في 81 بلد، ليصل العدد الإجمالي بذلك إلى 323 مليون شخص. وتشمل تلك الإحصائيات 6 ملايين شخص في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وحدها (برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة، 2022 ب). وفي الوقت نفسه تشير الإحصائيات التقديرية للمفوضية الأوروبية في أغسطس 2022 إلى ارتفاع عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية إلى حوالي 860 مليون شخص، صنّف منهم 345 مليون شخص في 82 بلد باعتبارهم يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد أو معرضين بشدة للسقوط في هذا البئر (المفوضية الأوروبية، 2022).

بالإضافة إلى ما سبق، فإن تقديرات البنك الدولي تشير إلى أنه مقابل كل زيادة بمقدار نقطة واحدة في أسعار المواد الغذائية، يقع 10 ملايين شخص في براثن الفقر المدقع. وإذا ظلت أسعار المواد الغذائية ثابتة لمدة عام واحد، فإن عدد الفقراء سوف يزداد بمقدار 100 مليون شخص على مستوى العالم. وقد أجريت تلك الحسابات التقديرية بعدما شهد معدل الفقر المدقع العالمي زيادة قدرها 0.9 نقطة جراء جائحة "كوفيد19-" (ارتفع من 8,4٪ في 2019 إلى 9,3٪ في 2020). وأدت الأزمة الاقتصادية الناجمة عن الجائحة إلى سقوط حوالي 70 مليون شخص في براثن الفقر المدقع عام 2020 (البنك الدولي، 2022 أ).

وللأسف فإن الأطفال والنساء الحوامل والمرضعات هم أكثر الفئات المعرضة للمعاناة من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، ومن المرجح كذلك أن يعانوا من بعض الآثار على صحتهم وإنتاجيتهم مما قد يؤثر على الأجيال القادمة (المفوضية الأوروبية، 2022). ويتوقع برنامج الأغذية العالمي أن يعاني 60 مليون طفل على مستوى العالم من سوء التغذية الحاد في 2022، بعدما كان هذا الرقم 47 مليون طفل عام 2019، أي قبل جائحة "كوفيد19-" (برنامج الأغذية العالمي، 2022 أ).

وفي حين لم يخضع تأثير الأزمة الروسية الأوكرانية على مصر لدراسة مكثفة حتى الآن، بات هناك عددًا متناميًا من الإصدارات التي توضح مدى تأثير الأزمة على الأمن الغذائي في البلدان متوسطة ومنخفضة الدخل.

أسفرت إحدى الدراسات التي أجريت في باكستان عن وجود علاقة مباشرة بين ارتفاع معدلات الفقر وارتفاع معدلات التضخم نتيجة للأزمة. ويؤكد الباحثون على ضعف الأسر الباكستانية إزاء صدمات الأسعار العالمية ويشددون على الدور المحوري الذي لعبته أسعار البنزين في دفع الأسر الزراعية بالريف لأحضان الفقر، كما يوضحون الكيفية التي ساهم من خلالها ارتفاع أسعار المواد الغذائية (أسعار القمح والزيوت النباتية) في تدهور الأمن الغذائي في المناطق الحضرية (Ayaz et al., 2022).

وشهدت رواندا حالة مماثلة من انعدام الأمن الغذائي في أعقاب الأزمة. وبحسب المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، فإن صدمة الوقود هي السبب الأكبر وراء انخفاض إجمالي الناتج المحلي في رواندا. وتتضرر الأسر في رواندا بشكل خاص من ارتفاع الأسعار من ناحية وانخفاض الدخل من ناحية أخرى، مما أدى إلى انخفاض كبير في معدل استهلاك الأسر وتسبب بدوره في تأثير أكثر سوءًا على إجمالي الناتج المحلي (المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، 2022 ج).

درس الباحثون أيضًا الزيادة الهائلة التي شهدتها إثيوبيا في أسعار السلع الأساسية منذ اندلاع الأزمة. وبالإضافة إلى تأثيرها المباشر على فاتورة الواردات فإن تأثير الأزمة امتد كذلك ليشمل عمليات الإنتاج والاستهلاك.[4] وعكف الباحثون في هذه الدراسة على محاكاة الصدمات الاقتصادية الناجمة عن زيادة الأسعار الدولية لخمس من السلع/ الفئات الرئيسية المستوردة (القمح، وزيت الطعام، والمعادن والمنتجات المعدنية، والأسمدة، والبترول) بغية تحليل تأثيرات الأزمة المباشرة وغير المباشرة على الاقتصاد الإثيوبي. وتبيّن المحاكاة أن أسعار النفط في إثيوبيا سوف تزيد بنسبة 86٪ مقارنةً بقيمتها في 2021/2022. وبالمثل، فإن أسعار القمح وزيت الطعام والأسمدة والمنتجات المعدنية في البلاد سوف

[4] تم استخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب (CGE) من أجل محاكاة تأثير الأزمة على عمليات الإنتاج والاستهلاك، وذلك باستخدام نموذج التوازن العام العشوائي الديناميكي (DSCGE).

تزاداد بحوالي 100٪ و11٪ و108٪ و82٪، على الترتيب. وفي السياق نفسه، بحثت الدراسة التي أجرتها الباحثة في الاقتصاد "منغوب" تأثير الأزمة على الأمن الغذائي (أو انعدامه) في المغرب (منغوب وآخرين، 2022). ويعتمد المغرب بشكل كبير على واردات الغذاء. ففي عام 2020 وحده، استوردت البلاد منتجات زراعية بقيمة 6,5 مليار دولار أمريكي تقريبًا، في حين بلغ متوسط صادراتها حوالي 4,2 مليار دولار. ويشير هذا الوضع الحرج للمغرب إلى أن تأثير الأزمة قد يزيد من مخاطر انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وكما توضح هذه الورقة أدناه، فإن موقف مصر الهش مشابه لموقف باكستان ورواندا وإثيوبيا والمغرب، لذلك من المحتمل أن تتعرض لتداعيات مماثلة جراء الأزمة.

امتد أثر صدمات الأسعار العالمية كذلك إلى إجمالي الناتج المحلي لمختلف البلدان بدرجات متفاوتة، على أن التغييرات الإجمالية كانت معتدلة بشكل عام. على سبيل المثال، انخفض إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بأقل من 1% في بنغلاديش وغانا وكينيا. أما بالنسبة لمصر، وهي أحد البلدان التي تصدّر الغاز الطبيعي والنفط المكرر، فإن التقديرات تشير إلى أن تأثير الأزمة على إجمالي الناتج المحلي الإجمالي يقارب الصفر (المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، 2022 ب). ومع ذلك، فمن ناحية أخرى، يعد تأثير الأزمة على إجمالي الناتج المحلي الزراعي أعلى قليلاً، إذ شهد تراجعًا تقدر نسبته بحوالي 0.7%-، وهو ما يعزى في الأساس إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وليس ارتفاع أسعار الوقود.

تأثير الأزمة على الأمن الغذائي في مصر

يستعرض هذا القسم بالتفصيل الكيفية التي من المتوقع أن يؤدي تأثير الأزمة الروسية الأوكرانية على ارتفاع معدلات التضخم من خلالها إلى التأثير على الأمن الغذائي في مصر، لا سيما من حيث المخاطر التي ينطوي عليها الوضع بالنسبة للأطفال.

نظرًا لعدم توافر بيانات بشأن تأثير الأزمة الروسية الأوكرانية على الاقتصاد المصري، تبني هذه الورقة استنتاجاتها على البيانات الواردة في الإصدارات الأخيرة من مسوح الدخل والإنفاق والاستهلاك (للأعوام 2015 و2017/2018 و2019/2020). وتبحث الورقة في ضوء هذه المسوح العلاقة ما بين التضخم وأنماط استهلاك الغذاء لتحديد النتائج المستقبلية المحتملة للأزمة على الأسر الضعيفة وأطفالها في مصر.

وفقًا لمسحين متتاليين أجراهما الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عبر الهاتف في مايو 2020 وسبتمبر 2020، أدت جائحة "كوفيد19-" إلى العديد من التغيرات في الحالة الوظيفية لأفراد الأسرة، مما أدى بدوره إلى العديد من التغيرات في أنماط استهلاك الأسر. ومع عدم توقف الأمر عند الجائحة والارتفاع الحاد في الأسعار ومعدلات التضخم، اضطرت العديد من الأسر إلى تقليل استهلاكها من اللحوم والأسماك والخضروات، مع زيادة استهلاكها من السكر والزيت والأرز (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2020 أ و2020 ب).

وتظهر النتائج أن الأسر سعت للتكيف مع هذا الوضع من خلال اللجوء إلى خيارات غذائية أرخص (92,5%) وتقليل استهلاكها الأسبوعي من اللحوم والدواجن والأسماك (90%). بالإضافة إلى ذلك، اضطرت أسرة من كل ثلاث أسر إلى تقليل كميات الغذاء التي تتناولها في كل وجبة واضطرت أسرة من كل خمس أسر إلى تقليل عدد الوجبات اليومية.

وشهد المصريون انتعاشًا طفيفًا بعد مرور بضعة أشهر على بداية جائحة "كوفيد19-"، إذ لوحظ في سبتمبر 2020 وجود تحسن كبير مقداره 10% بالمقارنة بشهر مايو 2020 في النسبة المئوية للأسر التي أفادت بأن دخلها كان كافيًا لتلبية احتياجاتها (ازداد عدد الأسر من حوالي 67% إلى حوالي 77%). ومع ذلك، وجد المسح أن الأسر استمرت في الاعتماد على خيارات غذائية أرخص واستهلاك كميات أقل من اللحوم والدواجن والأسماك (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2020 ب).

وعلى نحو مماثل أجرى الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء مسحًا آخر عبر الهاتف عام 2022 لبحث تأثير الأزمة الروسية الأوكرانية على الأسر المصرية ووجد أن معظم الأسر التي شملها المسح اضطرت إلى تغيير نمط استهلاكها الغذائي لمواجهة ارتفاع معدلات التضخم بشكل عام ومعدلات التضخم في أسعار السلع الغذائية بشكل خاص. وفي حين اضطرت ثلاثة أرباع الأسر إلى تقليل استهلاكها الغذائي (74%)، عمدت غالبية الأسر

إلى خفض استهلاكها من البروتين (93%). بالإضافة إلى ذلك، لجأ أكثر من ثلثي الأسر إلى خفض استهلاكها من البيض (69٪) ، فيما لجأ 57٪ و69٪ منها إلى تقليل استهلاكها من الخضروات والفواكه، على الترتيب. وبدا أن الأسر في المناطق الريفية كانت أكثر عرضة لتغيير أنماط استهلاكها كاستجابة لارتفاع معدلات التضخم بالمقارنة بالأسر في المناطق الحضرية (56% مقابل 44%، على الترتيب) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، 2022 أ).

ونستنبط مما سبق أن الزيادة في الأسعار، وخاصةً أسعار المواد الغذائية، تلعب دورًا رئيسيًا في تحديد السلوك الاستهلاكي الغذائي للأسرة، إذ تلجأ العديد من الأسر إلى ترشيد استهلاكها من الغذاء كاستراتيجية تكيفية لمواجهة الأزمات الاقتصادية. ويشكل هذا الانخفاض في مستوى استهلاك الغذاء، والذي يؤدي في بعض الحالات إلى فقر الغذاء، أمرًا شاقًا بالأخص للأطفال بالأسر الفقيرة.

لا يؤدي الارتفاع في أسعار المواد الغذائية إلى التأثير على قدرة الأفراد على الحصول على الغذاء فحسب، بل يؤثر أيضًا على نمط استهلاك الغذاء (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2020 أ و2020 ب و2022 أ)، وبالطبع فإن لهذين الجانبين بالغ الأثر على التغذية، وخصوصًا للأطفال. ويمكن أن يتسبب سوء التغذية في مرحلة الطفولة المبكرة في أضرار كارثية، إذ يؤثر على النمو العقلي والبدني للطفل ويؤدي إلى عواقب سلبية في وقت لاحق من الحياة.[5] ومن ثمّ يلزم حصول الأطفال على وجبات غذائية متنوعة وتناولهم لأنواع صحية من الطعام (خضروات، ولحوم، وخبز، وحبوب، ومنتجات ألبان)، بدلاً من منحهم الأطعمة الغنية بالكربوهيدرات فحسب. ويؤثر اتباع نظام غذائي متنوع مليء بالعناصر الغذائية على مختلف جوانب حياة الأطفال ويساهم في تحسين أدائهم الأكاديمي وتمتعهم بقدرة أكبر على الأداء في المستقبل، مما يساعدهم في نهاية المطاف على الحصول على حياة أفضل. وعليه فإن أي زيادة في أسعار المواد الغذائية لا تأتي مصحوبة بزيادة في الدخل قد تؤدي إلى انخفاض معدل استهلاك الغذاء أو الاتجاه إلى اتباع نظام غذائي غير صحي أرخص ثمنًا، كما أنها تعرض الأطفال لخطر الإصابة بأمراض سوء التغذية التي لا يمكن علاجها (Meerman and Aphane, 2012).

معدل التضخم للمجموعات الغذائية وبعض أصناف الطعام

عانت مصر خلال الفترة من يناير إلى ديسمبر 2022 من تزايد معدلات تضخم أسعار الأغذية كما هو موضح في الشكل (4). وفي حين كانت هناك زيادة عامة في الأسعار، فقد كانت هناك زيادة بشكل خاص في أسعار المواد الغذائية التي يحتمل أن تكون قد أدت إلى انخفاض معدل استهلاك الغذاء.

ويبين الشكل (4) وجود تضخم في أسعار جميع المجموعات الغذائية في ديسمبر 2022 بالمقارنة بالشهر نفسه من عام 2021، على أنه كان من الملاحظ أن تغيرات حادة قد طرأت على أسعار الخبز والحبوب، والتي ارتفعت بنسبة 58,3% منذ ديسمبر 2021. ولتوخى الدقة، انطوت تلك الزيادة في الأسعار على زيادة 49,9% في المناطق الحضرية و65,0% في المناطق الريفية. وتأتي مجموعة الحليب والجبن والبيض في المرتبة الثانية من حيث زيادة الأسعار، والتي ارتفعت بنسبة 48,9٪ في ديسمبر 2022 بالمقارنة بشهر ديسمبر 2021. كما تغيرت الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين الخاصة بمجموعة الأسماك والمأكولات البحرية تغيرًا كبيرًا خلال الفترة ما بين ديسمبر 2022 وديسمبر 2021، إذ بلغ معدل التغير في الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين لهذه المجموعة 43,1% في المناطق الحضرية و45,2% في المناطق الريفية. وأخيرًا، كانت الفاكهة هي الأقل تأثرًا بارتفاع معدلات التضخم، إذ لم تتغير أسعارها سوى بنسبة 15,7٪ خلال الفترة ما بين ديسمبر 2022 وديسمبر 2021.

يوضح الجدول أدناه النسبة المئوية للتغيرات في الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين لبعض الأنواع من الأطعمة والوقود في ديسمبر 2022 بالمقارنة بشهر ديسمبر 2021. ووقع الاختيار على هذه الأصناف من الطعام بالتحديد

[5] بحسب منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، تمثل الأيام الألف الأولى من الحياة، والتي تبدأ اعتبارًا من حمل المرأة وحتى عيد ميلاد الطفل الثاني، فترة ذهبية من حياة الإنسان توضع خلالها الأساسات اللازمة لتمتع هذا الطفل بالصحة والنمو على النحو الأمثل خلال مختلف مراحل حياته. ولا يقتصر تأثير التغذية والرعاية السليمة خلال نافذة الألف يوم المذكورة على نجاة الطفل فحسب، بل يمتد أثرها ليشمل قدرة هذا الطفل على النمو والتعلم والخروج من براثن الفقر. وعليه فإنها تؤثر على مستويات الصحة والاستقرار والرفاهية بالمجتمع على المدى البعيد.

الشكل 4: معدلات التضخم الأساسية ومعدلات تضخم السلع الغذائية في 2022

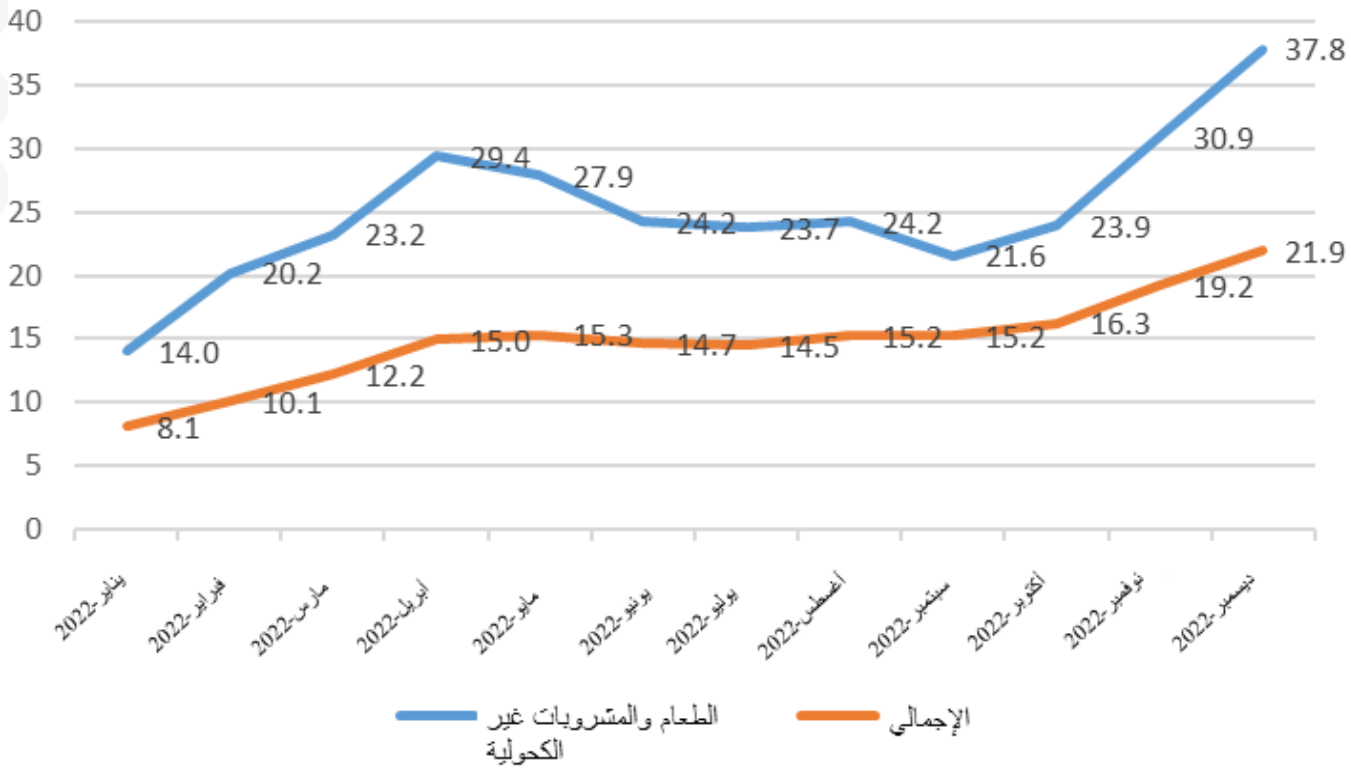

المصدر: النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في ديسمبر 2022 ويناير 2023؛ والنشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين لشهري يناير وفبراير 2022.

الشكل 5: معدلات تضخم المجموعات الغذائية في ديسمبر 2022 بالمقارنة بشهر ديسمبر 2021

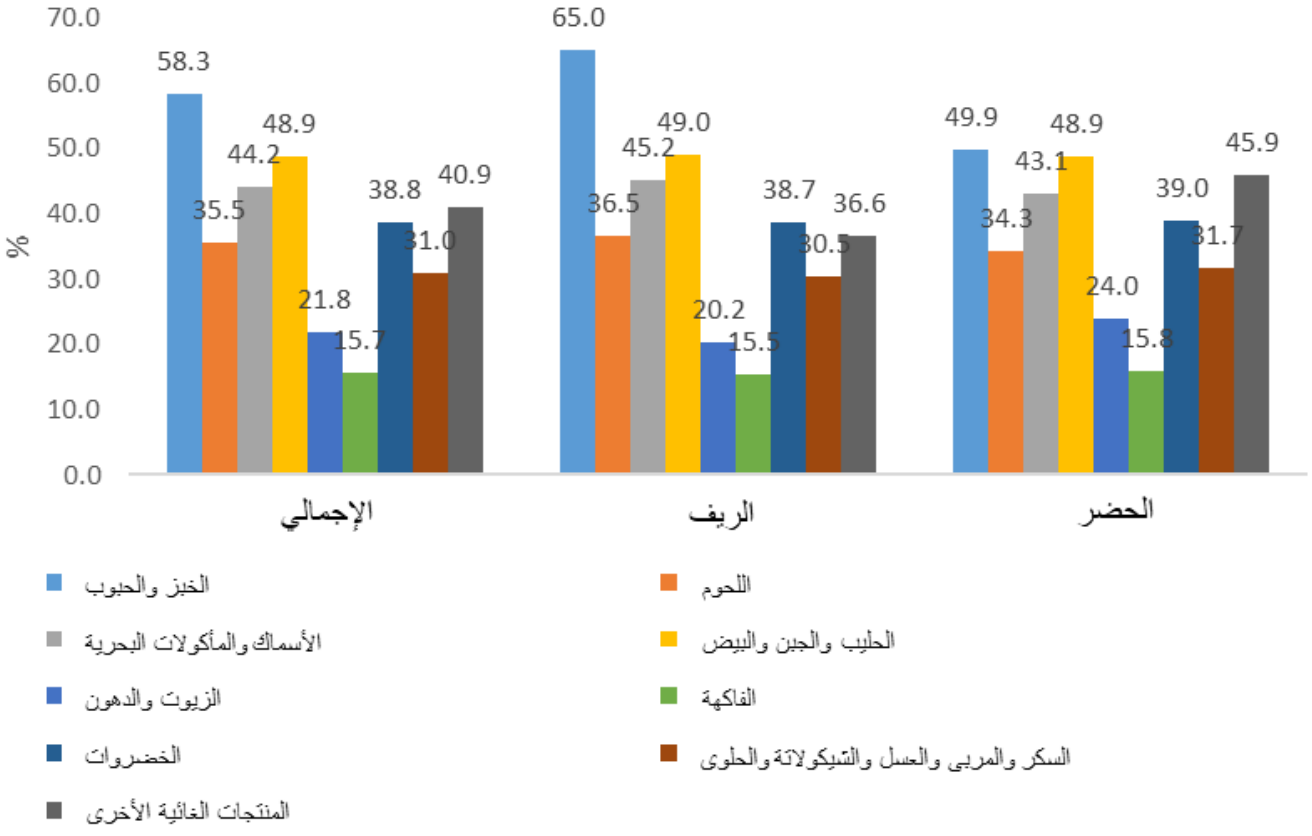

المصدر: النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في ديسمبر 2022 ويناير 2023.

الجدول 1: النسبة المئوية للتغيرات في الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين في ديسمبر 2022 بالمقارنة بشهر ديسمبر 2021

	النسبة المئوية للتغيرات في أغسطس 2022 بالمقارنة بأغسطس 2021		
الأصناف	مصر	الريف	الحضر
الأرز	84.3	96.3	65.7
الخبز البلدي	6.6	3.9	8.9
دقيق القمح	80.3	78.4	87.2
اللحوم الطازجة	22.5	22.2	22.9
البيض	60.8	63.9	57.3
الحليب	34.2	33.1	35.1
الوقود (البنزين)	14.1	14.1	14.1

المصدر: النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في ديسمبر 2022 ويناير 2023.

لأنها من أهم المنتجات الأساسية لنمو الأطفال (Becker-man-Hsu et al., 2020). وتؤثر أي زيادة في أسعار هذه المواد الأساسية على قدرة الأسر على شرائها، مما يؤثر بدوره على أنماط استهلاك الأطفال. ونسلط الضوء هنا على أسعار الوقود كذلك لأن أسعار المواد الغذائية تتوقف بشكل كبير على أسعار الوقود، نظرًا لأن زيادة أسعار الوقود تعني زيادة التكاليف اللازمة لنقل الغذاء من المنتجين إلى المستهلكين. ومن ثمّ ربما يكون لارتفاع أسعار الوقود تأثير غير مباشر على الأسر الفقيرة الضعيفة وعلى أطفالها. وكما هو مبين في الجدول (1)، ارتفعت أسعار الوقود بنسبة 14,1٪ خلال الفترة ما بين ديسمبر 2022 وديسمبر 2021.

يوضح الجدول 1 كذلك وجود زيادة في أسعار البيض، والذي يعد من العناصر الغذائية الأساسية لنمو الأطفال، ويبين وجود تغير بنسبة 60,8% في الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين خلال الفترة ما بين ديسمبر 2022 وديسمبر 2021. وبلغت النسبة المئوية للتغير في الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين الخاصة بدقيق القمح والخبز البلدي – وهما من المكونات الأساسية لجميع الوجبات التي يتناولها المصريون – 80,3% و 6,6% خلال الفترة المشار إليها،[6] على الترتيب. وفي حين ارتفعت الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين الخاصة باللحوم الطازجة بما يقارب 22,5% خلال الفترة ما بين ديسمبر 2022 وديسمبر 2021، فإن الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين الخاصة بالأرز ازدادت بنسبة 84,3٪ خلال عام واحد.

ويناقش القسم الفرعي التالي الكيفية التي يمكن أن تؤثر من خلالها الزيادة في معدل تضخم السلع الغذائية على أنماط الاستهلاك الغذائي للأسر المصرية وزيادة المخاطر المتعلقة بسوء تغذية الأطفال.

تداعيات ارتفاع معدل التضخم على الأطفال في مصر

نظرًا لعدم توافر بيانات محددة عن تأثير الأزمة الروسية الأوكرانية على الرفاه الاقتصادي للأطفال في مصر، تعتمد الورقة الحالية على البانيات التي وردت في المسوح السابقة لبحث النواتج المتوقعة للأزمة على الأسر الضعيفة، وخاصةً الأسر التي لديها أطفال. ومن دراسة البيانات الخاصة بأعوام 2015 و2017/2018 و2019/2020، توضح هذه الدراسة كيف يمكن أن تؤثر العوامل المشابهة على وضع الأطفال في البلاد.

وبحسب البيانات الواردة في مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك للأسرة للأعوام 2015 و2017/2018 و2019/2020 (الشكل 6)، يعول ثلثي الأسر المصرية تقريبًا أطفالاً تقل أعمارهم عن 18 عامًا.

جدير بالذكر أن الفقر ينتشر أكثر في الأسر التي لديها أطفال[7] . وفي حين كان معدل الفقر الوطني للأسر التي تعول أطفالاً 32,5٪ في 2017/2018 و 29,7٪ في 2019/2020، وصل هذا المعدل إلى 42,4٪ و36,1٪، على الترتيب (الشكل 7).

[6] يمكن أن تشمل فئة الخبز البلدي الخبز المدعم كذلك.

[7] اعتبارًا من هذه الفقرة وحتى نهاية الوثيقة، تشير كلمة "أطفال" إلى فئة الأطفال أقل من 18 عام.

وبحسب البيانات الواردة في مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك للأسرة، فإنه عندما وصل معدل التضخم إلى 31٪ عام 2017 (الشكل 3)، ارتفعت نسبة الفقراء الذين ينتمون لأسر تعول أطفالاً من حوالي 39٪ عام 2015 إلى أكثر من 41٪ في 2017/2018.

وفي عام 2019/2020، بلغ معدل التضخم 6,1% فحسب نظرًا لأن الأسعار بشكل عام وأسعار السلع الغذائية بشكل خاص كانت أكثر استقرارًا خلال تلك الفترة. وخلال الفترة نفسها، انخفضت نسبة الفقراء الذين ينتمون لأسر تعول أطفالاً إلى 36,1% على المستوى الوطني.

يوضح الشكل (7) أن معدل الفقر في الحضر قد ارتفع من 27,1٪ عام 2015 إلى 34,5٪ في 2017/2018، لكنه عاد ليتراجع مرة أخرى إلى 29,4٪ في 2019 بالتزامن مع التوسع في تطبيق برنامج تكافل وكرامة والاستقرار الطفيف الذي شهدته الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين. ومن ثمّ فمن المحتمل أن يكون إطلاق هذا البرنامج، والذي يستهدف الفقراء بالمناطق الريفية، عام 2015 قد ساهم في انخفاض نسبة الفقراء، إذ تراجعت معدلات الفقر بالريف من 47,1٪ في 2015 إلى 45,8٪ في 2017/2018 وإلى 40,9٪ في 2019. وكان الانخفاض في نسبة الأفراد الذين ينتمون لفئة الفقر المدقع ملحوظًا للغاية في المناطق الريفية، حيث انخفضت النسبة إلى النصف تقريبًا، لتصبح 6,4% عام 2019بعدما كانت 12,7% عام 2015.

من الملاحظ أن تقريبًا جميع الأسر التي تعيش في فقر مدقع لديها أطفال، وتتراوح نسبتها ما بين 95% إلى 97% في مسوح الدخل والإنفاق والاستهلاك للأعوام الثلاثة. وتتراجع تلك النسبة مع تحسن وضع الأسرة، إذ تنخفض إلى حوالي النصف بالنسبة للأسر غير الفقيرة كما هو موضح في الشكل (8).

التغير في أنماط الاستهلاك الغذائي للأسر التي لديها أطفال

بالإضافة إلى التغير الذي طرأ على درجة فقر الأسر الفقيرة التي لديها أطفال منذ عام 2015 حتى 2019/2020، تغير كذلك نمط استهلاكها الغذائي، إذ تشير البيانات إلى أن حصص الأسر الفقيرة التي لديها أطفال من الغذاء – أو حجم إنفاقها على الغذاء كنسبة من النفقات الفعلية– انخفضت من 43,7٪

الشكل 6: نسبة الأسر التي لديها أطفال تقل أعمارهم عن 18 عامًا بحسب المنطقة والعام

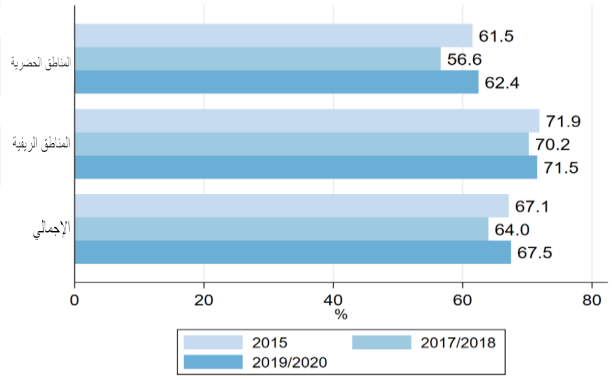

المصدر: الحسابات التي أجراها المؤلفون في ضوء البيانات الواردة في مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك للأسرة للأعوام 2015 و2017/2018 و2019/2020 (لم يصدرالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء سوى 50% فقط من هذه البيانات).

الشكل 7: توزيع درجات فقر الأفراد الذين ينتمون لأسر لديها أطفال بحسب المنطقة والعام

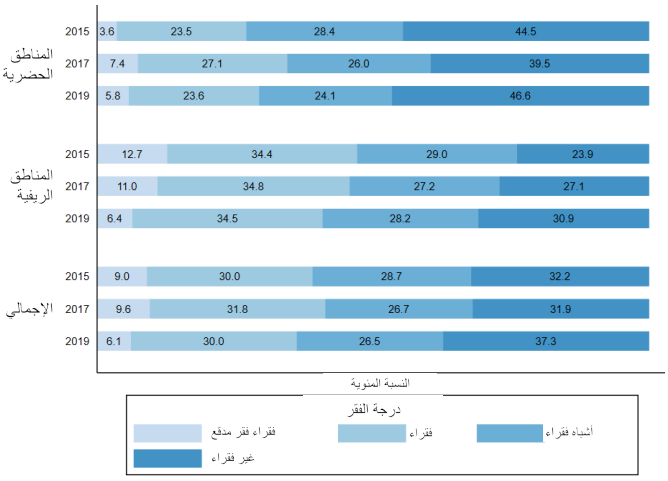

المصدر: الحسابات التي أجراها المؤلفون في ضوء البيانات الواردة في مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك للأسرة للأعوام 2015 و2017/2018 و2019/2020 (لم يصدرالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء سوى 50% فقط من هذه البيانات).

الشكل 8: نسبة الأسر التي لديها أطفال في كل درجة من درجات الفقر بحسب المنطقة والعام

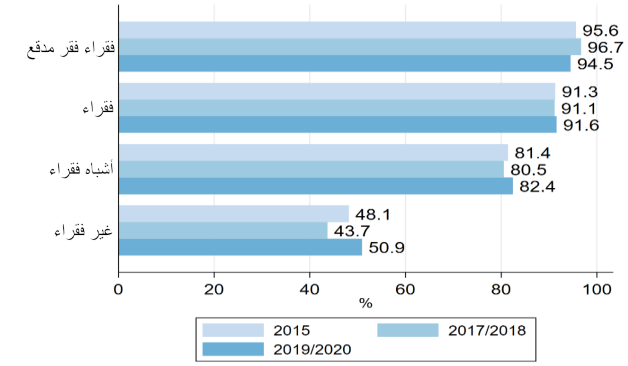

المصدر: الحسابات التي أجراها المؤلفون في ضوء البيانات الواردة في مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك للأسرة للأعوام 2015 و2017/2018 و2019/2020 (لم يصدرالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء سوى 50% فقط من هذه البيانات).

في 2015 إلى 43,1٪ في 2017/2018 ثم إلى 39,1٪ في 2019/2020. ورغم أن نسبة الأسر الفقيرة التي لديها أطفال كانت أعلى في 2017/ 2018 عنها في 2019/ 2020، كانت حصص تلك الأسر من الغذاء أعلى كذلك في 2017/ 2018 عنها في 2019/ 2020. ويرجع ذلك إلى أن الأسر الفقيرة عادةً ما تحاول أن تتخلى عن بعض من النفقات المخصصة للغذاء في سبيل توفير ما يلزم من تكاليف الدراسة والرعاية الصحية وغيرها من المصروفات الأخرى.

وكما هو موضح في الشكل (7)، فإن نمط الاستهلاك الغذائي للأسر الفقيرة التي لديها أطفال قد تغير وازدادت حصتها من بعض المجموعات الغذائية بشكل عام في 2019/2020 بالمقارنة بـ2017/2018، باستثناء اللحوم.

رغم ارتفاع حصص الألبان والخضروات والفواكه من إجمالي النفقات الغذائية في 2019/2020، فإن متوسط نفقات الفرد على كل مجموعة غذائية في الشهر بالأسر الفقيرة التي لديها أطفال قد انخفض فعليًا من حيث القيمة في 2019/2020 بالمقارنة بـ2017/2018، كما هو موضح في الأشكال من (10) إلى (13).

الشكل 9: متوسط نصيب الفرد من الطعام في الأسر الفقيرة التي لديها أطفال بحسب المنطقة والعام

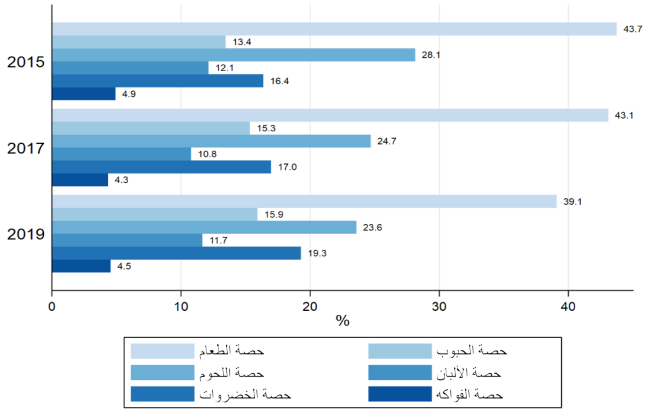

المصدر: الحسابات التي أجراها المؤلفون في ضوء البيانات الواردة في مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك للأسرة للأعوام 2015 و2017/2018 و2019/2020 (لم يصدرالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء سوى 50% فقط من هذه البيانات).

الشكل 10: متوسط نفقات الفرد الشهرية (بالقيمة الحقيقية 100=2015) على الطعام في الأسر الفقيرة التي لديها أطفال بحسب المنطقة والعام

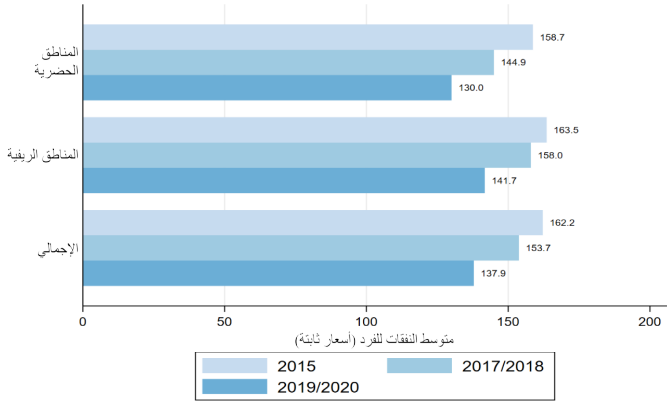

المصدر: الحسابات التي أجراها المؤلفون في ضوء البيانات الواردة في مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك للأسرة للأعوام 2015 و2017/2018 و2019/2020 (لم يصدرالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء سوى 50% فقط من هذه البيانات).

الشكل 11: متوسط نفقات الفرد الشهرية (بالقيمة الحقيقية 100=2015) على الخضروات في الأسر الفقيرة التي لديها أطفال بحسب المنطقة والعام

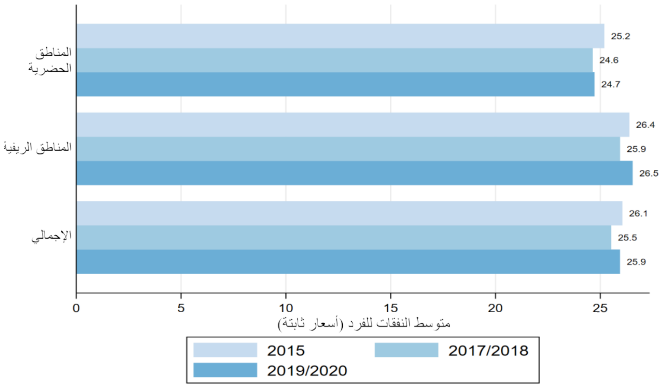

المصدر: الحسابات التي أجراها المؤلفون في ضوء البيانات الواردة في مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك للأسرة للأعوام 2015 و2017/2018 و2019/2020 (لم يصدرالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء سوى 50% فقط من هذه البيانات).

الشكل 12 : متوسط نفقات الفرد الشهرية (بالقيمة الحقيقية 100=2015) على الحليب والبيض ومنتجات الألبان في الأسر الفقيرة التي لديها أطفال بحسب المنطقة والعام

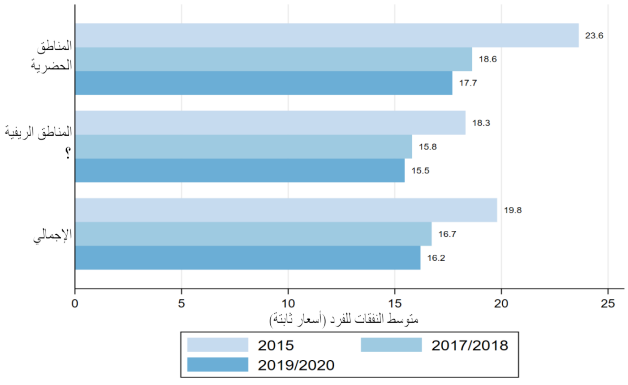

المصدر: الحسابات التي أجراها المؤلفون في ضوء البيانات الواردة في مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك للأسرة للأعوام 2015 و2017/2018 و2019/2020 (لم يصدرالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء سوى 50% فقط من هذه البيانات).

الشكل 13: متوسط نفقات الفرد الشهرية (بالقيمة الحقيقية 100=2015) على الفواكه في الأسر الفقيرة التي لديها أطفال بحسب المنطقة والعام

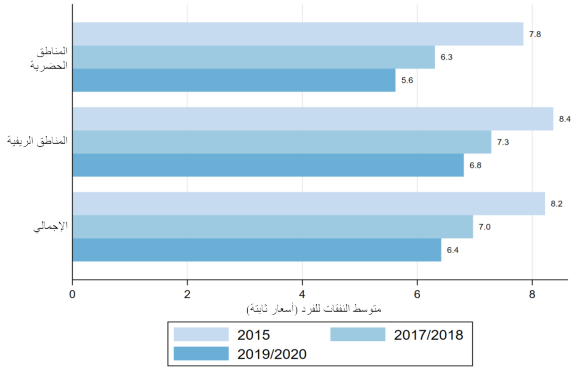

المصدر: الحسابات التي أجراها المؤلفون في ضوء البيانات الواردة في مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك للأسرة للأعوام 2015 و2017/2018 و2019/2020 (لم يصدرالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء سوى 50% فقط من هذه البيانات).

مما سبق نستنتج أن ارتفاع معدلات التضخم قد أثر بشكل مباشر على الأسر التي لديها أطفال في 2017/2018، مما نتج عنه زيادة في عدد الأسر الفقيرة وتراجع في حجم استهلاك الطعام الصحي.

وعلى النقيض من ذلك، فعندما انخفض معدل التضخم ورفعت الحكومة الحد الأدنى للأجور في 2019/2020، انخفضت نسبة الأسر الفقيرة التي لديها أطفال وازداد معدل استهلاك الطعام الصحي. وبحسب الأدلة المتوفرة لدينا حتى الآن، يمكننا القول إن ارتفاع معدلات التضخم نتيجة للأزمة الروسية الأوكرانية سوف يؤدي على الأرجح إلى تغير أنماط الاستهلاك نتيجة لارتفاع الأسعار. ولا شك أن عدم قدرة الأسر الفقيرة على إنفاق ما يلزم من المال للحصول على الأغذية الأساسية سوف يؤدي مباشرةً إلى إصابة الأطفال بسوء تغذية.

4. نظرة عامة على وضع المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء في مصر

نظرًا لموقعها الجغرافي المتميز، تلعب مصر دورًا مهمًا كبلد مقصد ومعبر للمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء الوافدين من شتى بقاع قارة أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد ازدادت حالة عدم الاستقرار السياسي في المنطقة على مدار العقد الماضي، لا سيما وأن النزاعات التي نشبت في السودان وسوريا واليمن أدت إلى زيادة عدد اللاجئين القادمين إلى مصر. وبحسب البيانات الصادرة عن اليونيسف في 2021، كان ما يقرب من ثلثي المهاجرين الدوليين في عام 2019 من اللاجئين وطالبي اللجوء.

وفي أكتوبر 2022، أفادت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأن الأعداد الرسمية للاجئين وطالبي اللجوء في مصر بلغت 288,173 شخص، نصفهم تقريبًا من السوريين وأكثر من 28% منهم من شمال وجنوب السودان. ويشكل الأطفال 37% تقريبًا من اللاجئين وطالبي اللجوء في مصر (صحيفة وقائع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أكتوبر 2022).

وإلى جانب الأعداد الرسمية المسجلة للاجئين، تستضيف مصر كذلك ما يقرب من 9 ملايين مهاجر[8] من الفئات الأكثر ضعفًا التي تواجه مخاطر وتحديات أكبر (Andrade et al., 2021). وبالنظر لأن مصر من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإنها لم تتأثر بحركة اللاجئين الأوكرانيين (والذين يقدر عددهم بحوالي 8 مليون شخص[9] يبحثون عن الملاذ في أوروبا). ورغم ذلك، فإن التأثير الناجم عن ارتفاع معدلات التضخم والأسعار لن ينال من الأسر المصرية فحسب، بل ستمتد ظلاله السلبية كذلك لتشمل جميع المهاجرين، ولا سيما غير المسجلين.

في حين لا تتوافر أي بيانات توضح أوضاع اللاجئين في أعقاب جائحة "كوفيد19-" والأزمة الروسية الأوكرانية، أجرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين دراسة تقييم لجوانب ضعف اللاجئين في مصر عام 2018 (مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، 2020) بغرض جمع المعلومات وتحديد مواطن ضعف اللاجئين وطالبي اللجوء الذين يعيشون في مصر.

ووجدت الدراسة أن 27% تقريبًا من اللاجئين في مصر

[8] https://reliefweb.int/report/egypt/iom-egypt-estimates-current-number-international-migrants-living-egypt-9-million-people-originating-133-countries (accessed on 9 Jan 2022)

[9] وضع لاجئي أوكرانيا Situation Ukraine Refugee Situation) (((unhcr.org

يعانون من صعوبة الحصول على الغذاء،[10] وأن ستة من كل عشرة منهم معرضون لخطر انعدام الأمن الغذائي نتيجة لعدم استهلاكهم لكميات كافية من الغذاء . وأظهرت نتائج الدراسة أيضًا أن اللاجئين الذين كانوا يتلقون القسائم الغذائية من برنامج الأغذية العالمي لمساعدتهم على شراء المواد الغذائية كانوا أقل عرضة لخطر انعدام الأمن الغذائي. كما خلصت إلى أن 21% فقط من اللاجئين الذين شملتهم الدراسة كان بمقدورهم الحصول على المساعدات النقدية متعددة الأغراض التي تقدمها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. واضطر اللاجئون الذين لم يكن بمقدورهم الحصول على تلك المساعدات إلى تقليل عدد وجباتهم اليومية و/أو تقليل كميات الطعام. وأفاد نصف الذين تلقوا مساعدات نقدية تقريبًا أن المبلغ النقدي الذي حصلوا عليه لم يكن كافيًا لتلبية احتياجاتهم الملحة.

ولا تتوافر بعد أي بيانات تصف الوضع الحالي للاجئين في مصر بعد الأزمة، ولكن من المؤكد أن الفئات السكانية المهمشة مثل الأسر الفقيرة واللاجئين أكثر عرضة للتأثر بالصدمات والمعاناة من مخاطر انعدام الأمن الغذائي الحاد بل والسقوط كذلك إلى نقطة أعمق في بئر الفقر. ويعد الأطفال الفقراء و/ أو المهاجرون أكثر عرضة لهذه المخاطر.

5. التدابير الحكومية والحد من تأثير الأزمة على الأسر الضعيفة

اتخذت الحكومة العديد من التدابير لمواجهة آثار الأزمة، وخصوصًا على الأسر الأكثر ضعفًا. ووافق مجلس الوزراء في أكتوبر 2022 على طرح حزمة حماية اجتماعية جديدة بقيمة 67 مليار جنيه للمساعدة على دعم الأسر،[11] بما يتضمن ما يلي:

- زيادة الحد الأدنى للأجور بالقطاع العام من 2700 جنيه إلى 3000 جنيه.
- إقرار علاوة استثنائية بقيمة 300 جنيه للعاملين بالدولة وأصحاب المعاشات (من المتوقع أن يستفيد منها 10 ملايين مواطن).
- توسيع نطاق حزمة الحماية الاجتماعية، والتي يستفيد منها حاليًا 10,5 مليون مواطن، لتوفير دعم للأسر على بطاقات التموين بشرائح تتراوح من 100 إلى 300 جنيه (بإجمالي 8,5 مليار جنيه) حتى 30 يونيو 2023.
- رفع الحد الأدنى للإعفاء الضريبي من 24 ألف جنيه إلى 30 ألف جنيه في العام، بحيث أن المواطن الذي يبلغ دخله 2500 جنيه شهريًا أصبح غير مطالب بدفع ضرائب.
- عدم زيادة أسعار الكهرباء واستمرار أسعارها الحالية حتى 30 يونيو 2023.

في ضوء البيانات الواردة في مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك للأسرة للأعوام 2017/2018 و2019/2020، يبحث القسم أدناه إلى أي مدى يمكن أن تنجح تدابير الحماية الاجتماعية المذكورة في وقاية الأسر الفقيرة والأطفال الفقراء. وينصب التركيز هنا تحديدًا على برنامج تكافل وكرامة الوطني ونظام البطاقات التموينية والبرامج الوطنية للتغذية المدرسية.

برنامج تكافل وكرامة

يتلقى المستفيدون من معاش تكافل وكرامة حوالي 325 جنيه في الشهر، بالإضافة إلى 60 جنيه لكل طالب من طلاب المرحلة الابتدائية و80 جنيه لكل طالب من طلاب المرحلة الإعدادية و100 جنيه لكل طالب من طلاب المرحلة الثانوية.

وساهم إطلاق برنامج تكافل وكرامة في تراجع نسبة الأفراد الذين يعيشون في أسر تعاني من الفقر أو الفقر المدقع في جميع أنحاء البلاد خلال الفترة من 2017/2018 إلى 2019/2020، وخصوصًا في المناطق الحضرية. وتؤكد إحدى الدراسات التي أجرتها منظمة اليونيسف (اليونيسف 2020) أن برنامج تكافل وكرامة من عوامل الوقاية التي تساعد على حماية الأسر من الانزلاق مرة أخرى إلى براثن الفقر، إذ تقل احتمالية تراجع الأسر التي يوجد بها فرد واحد على الأقل من المستفيدين من البرنامج من مستوى الضعف إلى مستوى الفقر.

[10] اللاجئين المسجلين.

[11] https://alalamelyoum.co/79010/

في 2017/2018، تلقى 22% تقريبًا من الأسر التي تعيش في فقر مدقع و13% من الأسر الفقيرة التي لديها أطفال أقل من 18 عام معاشًا من برنامج تكافل وكرامة، بينما ازدادت تلك النسب في 2019/2020 إلى 26% و16,8%، على الترتيب (الشكل 14).

وتجلت تغطية برنامج تكافل وكرامة بصورة أكبر لدى الأسر التي تعيش في فقر مدقع بالمناطق الريفية. ففي 2019، تلقى أكثر من 30% من الأسر التي تعيش في فقر مدقع ولديها أطفال معاشًا من البرنامج مقابل 18% من الأسر تقريبًا في المناطق الحضرية.

ويمكن أن يعني ذلك أن للحكومة دور في حماية الأسر التي تعيش في فقر مدقع أو تحديد أولويات جديدة لدعم الأسر التي تعيش في فقر مدقع بشكل أكثر فعالية. وينطبق هذا الأمر تحديدًا على المناطق الريفية حيث ترتفع معدلات الفقر عما هي عليه في المناطق الحضرية. ورغم ذلك فإن ما يقرب من 74% من الأسر التي تعيش في فقر مدقع ولديها أطفال دون سن 18 عامًا لم تتلقَ أي دعم من برنامج تكافل وكرامة في 2019/2020. وفي الوقت الحالي يبلغ عدد الأسر المستفيدة من البرنامج أكثر من 4,5 مليون أسرة.

بطاقات التموين

تعد السلع الغذائية المدعمة من العوامل التي تساهم في الحد من الفقر الغذائي. وبحسب البيانات الواردة في مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك للأسرة لعام 2017/2018، بلغت نسبة الأسر التي تعيش في فقر مدقع ولديها أطفال التي استفادت من البطاقات التموينية 92,3%، فيما بلغت هذه النسبة 91,6% في 2019/2020. وانخفضت نسبة المستفيدين من الأسر غير الفقيرة خلال الفترة ما بين 2017/2018 و 2019/2020.

الشكل 14: نسبة الأسر التي لديها أطفال أقل من 18 عام وتتلقى معاش برنامج تكافل وبرنامج، بحسب درجة الفقر والعام

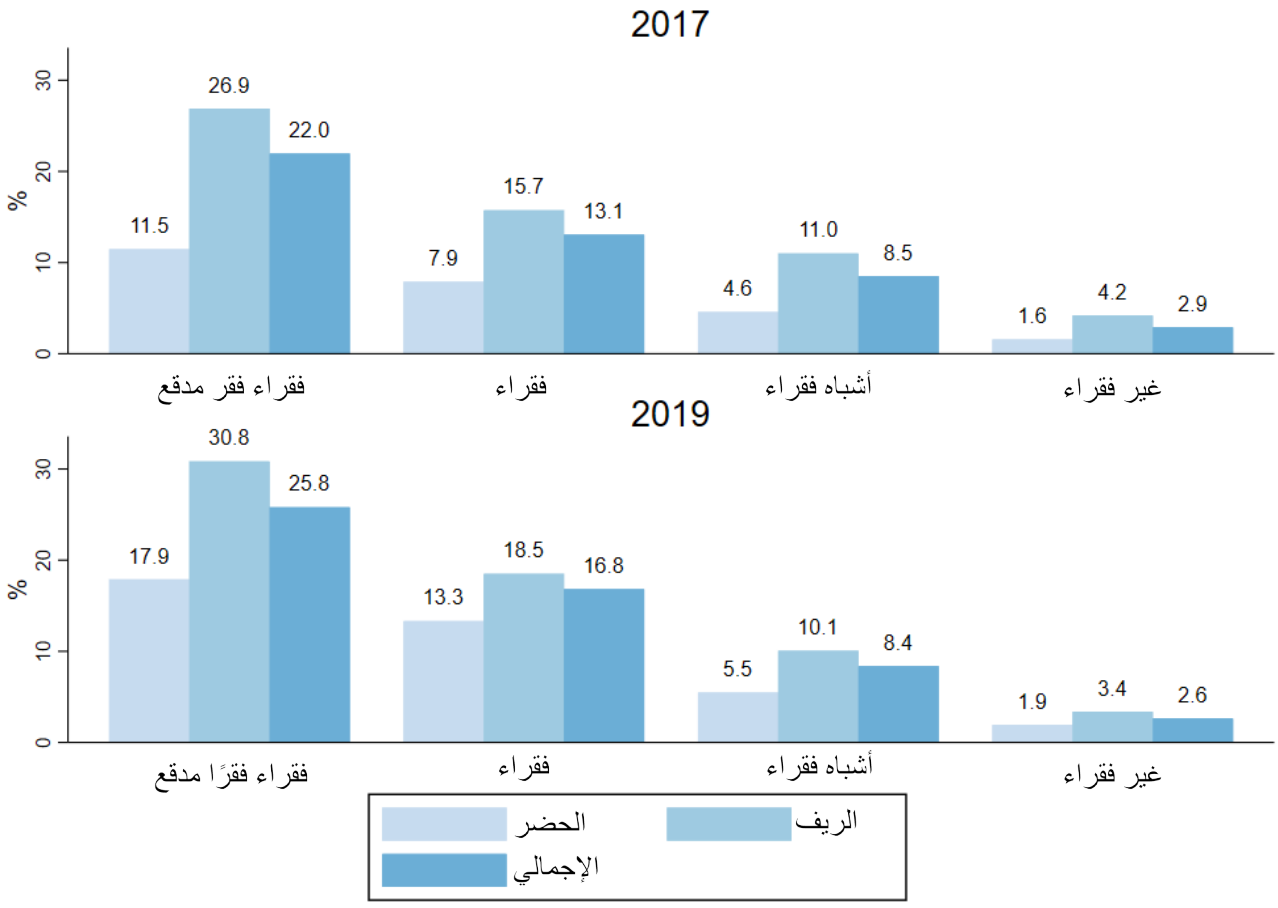

المصدر: الحسابات التي أجراها المؤلفون في ضوء البيانات الواردة في مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك للأسرة لعام 2019/2020 (لم يصدرالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء سوى 50% فقط من هذه البيانات).

الشكل 15: نسبة الأسر التي لديها أطفال وتملك بطاقات تموين بحسب درجة الفقر والمنطقة والعام

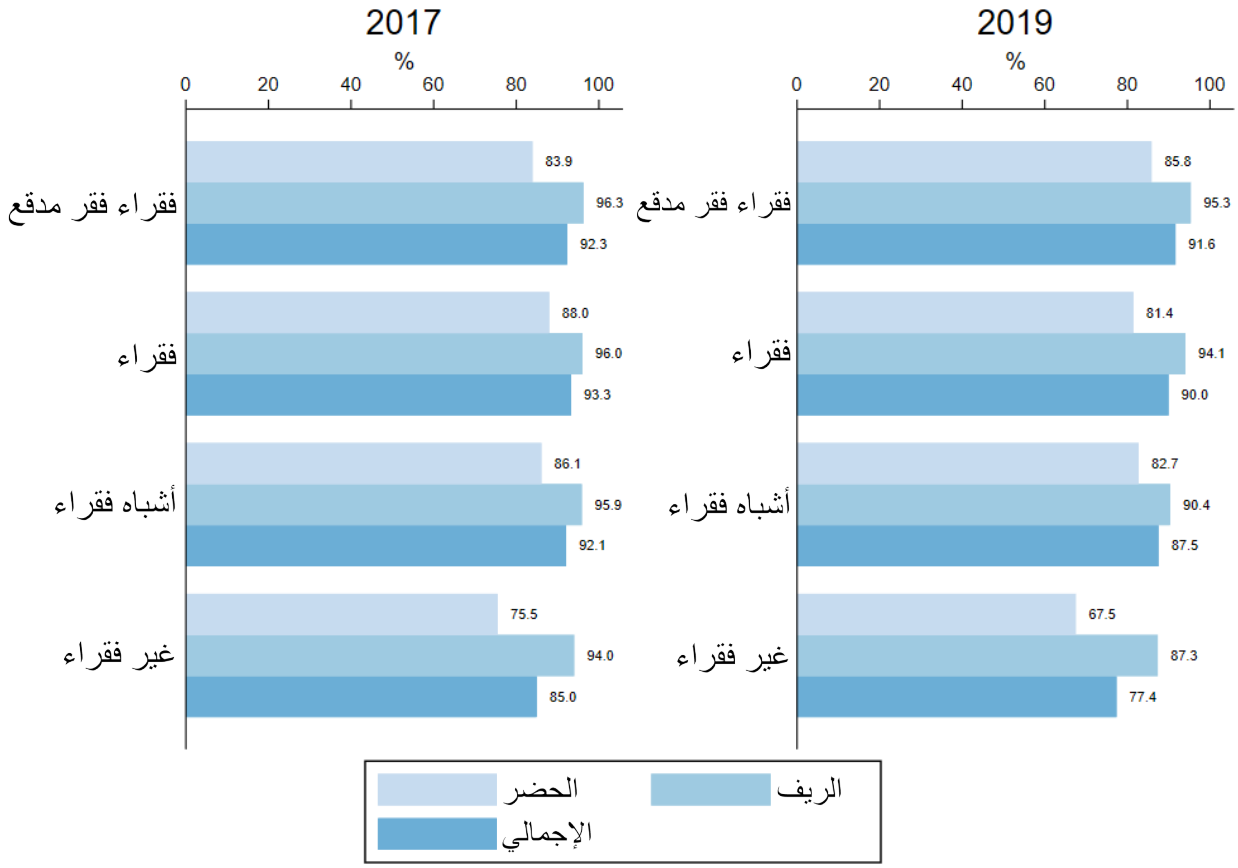

المصدر: الحسابات التي أجراها المؤلفون في ضوء البيانات الواردة في مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك للأسرة لعام 2017/2018 و2019/2020 (لم يصدرالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء سوى 50% فقط من هذه البيانات).

البرنامج الوطني للتغذية المدرسية

ينتشر سوء التغذية والأمراض المرتبطة بالنظام الغذائي عمومًا بين الأطفال المصريين. على سبيل المثال بلغت نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من التقزم والهزال 21% و 13%، على الترتيب، في 2014. وبحلول عام 2021، انخفضت تلك النسبة إلى 13% و 3%، على التوالي. ومع ذلك، فإن نسبة الأطفال المصابون بالأنيميا، بصرف النظر عن نوعها، قد ارتفعت من حوالي 27% عام 2014 إلى 43% عام 2021 (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2022 ج).

وسعيًا لتحسين مستوى تغذية الأطفال والتشجيع على الالتحاق بالمدارس، أعلنت الحكومة عام 2016 عن توسيع نطاق برنامج التغذية المدرسية بحيث يشمل جميع المدارس الحكومية. بالإضافة إلى ذلك، أعلنت الحكومة في أغسطس 2021 عن زيادة أسعار الخبز على مستوى البلاد بهدف تخصيص أموال إضافية لتقديم الدعم للطلاب الذين يتلقون وجبات مدرسية[12] (12,2 مليون طالب). وتعد تلك الوجبات بمثابة معونة للأسر الفقيرة نظرًا لأنها تتيح لها توفير تكلفة وجبة الغذاء الخاصة بالأطفال. وتقدم تلك الوجبات مدعمة بالفيتامينات والمعادن الضرورية لوقاية الأطفال من الإصابة بالأمراض المرتبطة بالنظام الغذائي أو معالجتها إن وجدت.

رغم أن معدل التحاق الأطفال (الذين تراوح أعمارهم من 5 إلى 17 عامًا) بالمدارس ظل مستقرًا عند حوالي 88% بين عامي 2017 و 2019، فإن نسبة الأطفال الذين يتلقون الوجبات المدرسية قد ازدادات ثلاث مرات

[12] مقال بعنوان "برنامج التغذية المدرسية في مصر ساعد على تحسين مستوى تغذية النشء والأمن الغذائي
School Feeding Program in Egypt Improves Youth Nutri-(tion and Food Security (nycfoodpolicy.org

الشكل 16: نسبة الأطفال الملتحقين بمدارس تقدم وجبات مدرسية بحسب درجة الفقر والمنطقة والعام*

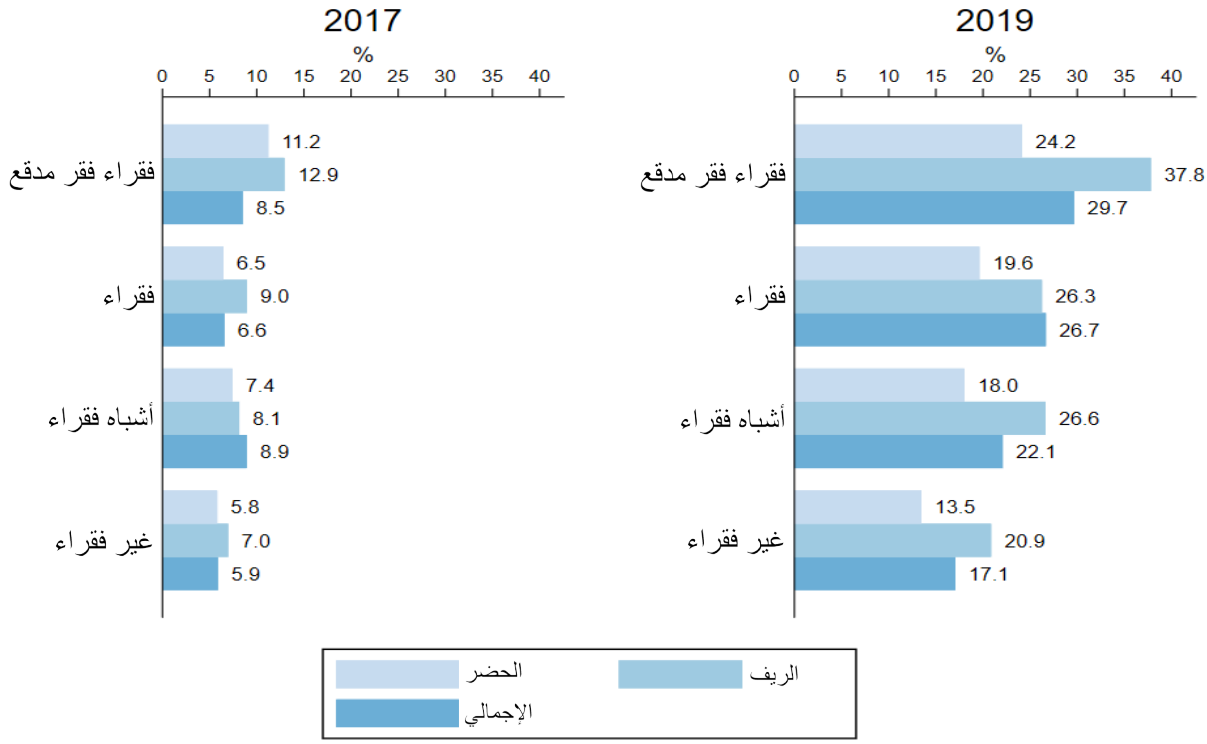

المصدر: الحسابات التي أجراها المؤلفون في ضوء البيانات الواردة في مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك للأسرة لعام 2017/2018 و2019/2020 (لم يصدرالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء سوى 50% فقط من هذه البيانات).

ملحوظة: * ركز السؤال المطروح في المسح على معرفة ما إذا كانت المدرسة تقدم وجبات مدرسية، وليس ما إذا كان الطفل يستفيد من تلك الوجبات من عدمه.

من حوالي 7,8% إلى 21,8% في تلك الفترة. وعلى مدار هذين العامين، اتسع نطاق برنامج التغذية المدرسية ليصل إلى حوالي 16,5٪ و 25,7٪ من أطفال المدارس في المناطق الحضرية والريفية، على الترتيب. وساعد التوسع في نطاق البرنامج عام 2019 على وصول الوجبات إلى خمسي الأطفال الذين يعانون من فقر مدقع وأكثر من 26% من الأطفال الفقراء وشبه الفقراء في المناطق الريفية. ورغم أن تغطية البرنامج في المناطق الحضرية كانت أقل منها في المناطق الريفية، لكن البرنامج توسع بشكل كبير خلال العامين (الشكل 16). وبات تأثير الوجبات المدرسية على الأطفال واضحًا عندما عقد متولي وآخرون (2020) مقارنة ما بين الأطفال الذين تلقوا وجبات برنامج التغذية المدرسية والأطفال الذين لم يشملهم البرنامج وخلص إلى أن الأداء الدراسي للمجموعة الأولى كان أفضل.

6. التوصيات في مجال السياسات

مع استمرار النزاع بين روسيا وأوكرانيا ومعاناة العالم من تداعيات جائحة "كوفيد19-"، تزداد مخاطر وقوع أزمة غذاء وتغذية. وترتفع مخاطر حدوث تلك الأزمة الغذائية وانتشار سوء التغذية بشكل أكبر في البلدان النامية، وتحديدًا في البلدان التي تعتمد بشكل كبير على الواردات الغذائية.

تعتمد مصر بشكل كبير على الواردات الغذائية، وخاصةً القمح الذي يعد بمثابة غذاء استراتيجي للمصريين. وقد أدى انخفاض قيمة العملة المصرية، جنبًا إلى جنب مع النزاع الروسي الأوكراني، إلى تفاقم الوضع الاقتصادي في مصر وارتفاع معدلات التضخم، وخصوصًا على مستوى المواد الغذائية.

وللأسف فإن الأطفال الذين يعيشون في أسر ضعيفة معرضون لخطر تحمل العبء الأكبر في خضم هذه الأزمة، لأن النمو الشامل لهؤلاء الأطفال، وخاصةً في السنوات الأولى، يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمدى حصولهم على نظام غذائي مناسب ومتنوع. وتهدد هذه الأزمة بهدم التقدم الذي أحرزته مصر في المسوح الصحية خلال الفترة من 2014 إلى 2021 فيما يتعلق بالقضاء على حالات الهزال وتأخر النمو بين الأطفال دون سن الخامسة (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2022 د).

تحاول الحكومة المصرية اتخاذ بعض التدابير للحد من التضخم وزيادة حجم الإنتاج المحلي والصادرات وتقليل الاعتماد على الواردات وجذب الاستثمار الأجنبي واحتياطي النقد الأجنبي. ونجحت الحكومة طوال عام 2022 في زيادة حجم إنتاج القمح المحلي وبناء صوامع قمح كجزء من مشروع وطني.[13]

ورغم ذلك، لا يزال من الضروري تنفيذ تدخلات إضافية على كل من المدى القريب والمتوسط من أجل معالجة التداعيات السلبية للأزمة. ويستعرض القسم أدناه بعض التوصيات المقترحة لدعم الأسر الضعيفة والتصدي لتحديات النظام الغذائي على النطاق الأشمل.

التوصيات المقترحة على المدى القريب

- اتخاذ تدابير عاجلة للتيقن من حصول الأسر التي تعيش في فقر مدقع، وخصوصًا تلك التي لديها أطفال، على مزايا برنامج تكافل وكرامة. لا بد من النظر في التوسع الأفقي والرأسي في تطبيق برنامج تكافل وكرامة من أجل حماية تلك الأسر من أزمة الغذاء والتغذية. وتجدر هنا الإشارة إلى ضرورة تزامن الزيادة في التحويلات النقدية المشروطة مع الزيادة في تكاليف الاستهلاك/ معدلات التضخم.
- التعاون والتنسيق مع المنظمات الدولية لتقديم المساعدة الطارئة للاجئين وطالبي اللجوء الفقراء (الموثقين وغير الموثقين). يمكن أن تتحول المجتمعات إلى الأفضل مع الهجرة الدولية حال احترام حقوق الإنسان للمهاجرين والتأكد من تمتعهم بالحد الأدنى من المعايير أثناء عملية الهجرة ومن قدرتهم على الوصول إلى برامج حماية اجتماعية شاملة ومستجيبة للصدمات وقنوات هجرة نظامية مفتوحة والمشاركة بفعالية في سوق العمل و دفع الضرائب.
- مراجعة العوائق القانونية والإدارية التي تحول دون الحصول على الحماية الاجتماعية التي تكفلها الحكومة للأشخاص العاملين في الاقتصاد غير الرسمي و/أو المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء من أجل تيسير تغطيتهم بهذه الشبكة من الحماية.
- العمل الفوري على توسيع نطاق برامج الوجبات المدرسية لضمان وصولها إلى المزيد من الأطفال، وخاصةً الأطفال الأكثر ضعفاً. وتعد الوجبات المدرسية من الوسائل الفعالة المتبعة للوصول مباشرةً إلى الأطفال الضعفاء ويمكن أن يكون لها تأثير إيجابي على مستوى التغذية والصحة والتعليم.
- وضع خطة عمل وطنية متعددة القطاعات تركز على الطفل لمنع ارتفاع معدلات سوء التغذية والحد من انتشار نقص التغذية. لا بد من ضمان استجابة متكاملة من مختلف القطاعات ذات الصلة وتنفيذ مجموعة واسعة من التدخلات على مستوى الأسر والمستوى النظامي لتعزيز حالة الأمن الغذائي والتغذية.
- التعجيل بتنويع مصادر واردات القمح والنظر في استخدام بدائل للقمح على المدى الطويل. اتخذت البلاد هذا الإجراء على الفور خلال الأشهر التي أعقبت الأزمة بتكلفة مرتفعة لتجنب نقص إمدادات القمح.[14] كما حظرت مصر تصدير خمس سلع من السلع الغذائية التي يستهلكها المصريون بكثرة لمدة ثلاثة أشهر بعد الأزمة.

[13] https://www.sis.gov.eg/Story/229525/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%85%D9%89-%D9%84%D9%84%D8%B5%D9%88%D8%A7%D9%85%D8%B9?lang=ar

[14] https://www.skynewsarabia.com/business/1514554-%D8%B1%D8%B3%D9%85%D9%8A%D8%A7-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AA%D8%B9%D8%AA%D9%85%D8%AF-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D8%A9-%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%85%D8%AD

- التنفيذ الفوري للتدخلات الموجهة لتغيير السلوكيات الاجتماعية للتشجيع على اتباع نظام غذائي متنوع، بما في ذلك من خلال استهلاك الأطعمة المغذّية المتاحة محليًا كبديل للقمح. يبلغ متوسط معدل استهلاك المصريين من القمح ضعف المعدل العالمي. وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن الزيادة التي شهدها معدل تضخم أسعار الفاكهة كانت الأقل على مستوى مختلف السلع الغذائية، مما قد يساعد الأسر على زيادة محتوى الفاكهة في وجباتهم الغذائية. وينطبق الشيء نفسه على الخضروات، حتى وإن كان بدرجة أقل.
- تنفيذ تدخلات مماثلة لتغيير السلوكيات الاجتماعية، مع التركيز الشديد على الأطفال، بغية دعم اتباع ممارسات أفضل فيما يتعلق بالغذاء والتغذية من أجل التشجيع على اتباع نظام غذائي متنوع وكاف. تهدد الأزمة بالتسبب في تأثيرات لا رجعة فيها على النمو الشامل للأطفال، ويجب توعية الآباء بذلك.

التوصيات المقترحة على المدى المتوسط

- التقييم الفوري لتدابير الحماية الاجتماعية الحالية مثل برنامج تكافل وكرامة والبرنامج الوطني للوجبات المدرسية ونظام البطاقات التموينية. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي بحث إمكانية التحول من دعم المواد الغذائية إلى شبكات الأمان الاجتماعي/ برامج التحويلات النقدية المشروطة. كما يجب النظر في تنفيذ تدخلات إضافية إلى جانب تقديم المزايا النقدية.
- تسهيل إصدار الوثائق وأوراق الهوية المطلوبة للمصريين والمهاجرين غير المسجلين من أجل تيسير التمتع بمزايا تدخلات الحماية الاجتماعية. النظر فورًا في إعفاء الفقراء والأشخاص غير المسجلين والمهاجرين من الرسوم المفروضة.
- تعزيز قدرة متلقي المساعدة الاجتماعية على الصمود في وجه الأزمات من خلال تعزيز الروابط ما بين خدمات الحماية الاجتماعية وتدخلات سوق العمل. على سبيل المثال، يجب بحث إمكانية التوسع الفوري في تنفيذ برنامج "فرصة" للتمكين الاقتصادي.
- الاستثمار في برامج الأشغال العامة لتوفير فرص عمل. على سبيل المثال، تمثل تحسينات البنية التحتية التي يجري تنفيذها في إطار مبادرة "حياة كريمة" فرصة ثمينة لربط الأسر بالعمل نظير تقديم مقابل مادي أو غذائي لها.
- الحد من فقد وهدر الغذاء من خلال تعزيز كفاءة وفعالية إدارة كل مرحلة من مراحل سلسلة توريد الخبز. إذا نجحت مصر في الحد من فقد الأغذية المعتمدة على القمح وهدرها، يمكن أن تنخفض واردات القمح بنسبة 37٪ (Yigezu et al., 2021).
- الاستثمار في برامج إغناء الأغذية. تعد برامج إغناء الأغذية من الطرق الفعالة لتحسين النظم الغذائية التي لا تحتوي على ما يكفي من العناصر الغذائية والوقاية من حالات نقص المغذيات الدقيقة والسيطرة عليها. ويعد إغناء دقيق القمح، والذي يُستهلك على نطاق واسع في مصر، من الوسائل الفعالة للوصول إلى الأسر والأطفال الضعفاء.
- فرض ضرائب تخصص إيراداتها لتوسيع نطاق برامج الحماية الاجتماعية المستهدفة، مثل برنامج تكافل وكرامة. ومن شأن ذلك تعزيز الفضاء المالي وتقليل الاعتماد على التمويل الأجنبي، لا سيما على المدى المتوسط.
- زيادة الأدلة والبيانات المتاحة وتعزيز القدرة على الوصول إليها لتيسير إجراء دراسات دقيقة وموثوقة تساعد على طرح توصيات مفيدة وعملية لصناع السياسات. ونسلط الضوء هنا على أهمية توافر بيانات مفصلة لتحديد أوجه عدم المساواة بحسب المنطقة والنوع الاجتماعي وغيرها من الأبعاد التي يلزم الإلمام بها لتصميم التدخلات المستهدفة.

المراجع

Abay, K., Abdelradi, F., Breisinger, C., Diao, X., Dorosh, P., Pauw, K., Randriamamonjy, J., Raouf, M., and Thurlow, J. (2022). Egypt: Impacts of the Ukraine and Global Crises on Poverty and Food Security. International Food Policy Research Institute (IFPRI), Washington, DC. Retrieved from https://doi.org/10.2499/p15738coll2.136321.

Abu Hatab, A. (2022). Africa's Food Security under the Shadow of the Russia-Ukraine Conflict. The Strategic Review for Southern Africa 44, no. 1: 37-46. Retrieved from https://doi.org/10.35293/srsa.v44i1.4083.

Andrade, M., Sato, L., Hammad, M. (2021). Improving social protection for migrants, refugees and asylum seekers in Egypt: An overview of international practices. Research Report No. 57. Brasília and Cairo: International Policy Centre for Inclusive Growth and the United Nations International Children's Emergency Fund (UNICEF). Retrieved from https://www.unicef.org/

of the United Nations Statistics (FAOSTAT). Retrieved November 20, 2022, from https://www.fao.org/faostat/en/#data/FBS.
FAO (2022b). The Importance of Ukraine and the Russian Federation for Global Agricultural Markets and the Risks Associated with the War in Ukraine. Retrieved November 20, 2022, from https://www.fao.org/3/cb9013en/cb9013en.pdf.
FAO (2022c). FAO Food Price Index. Food and Agricultural Organization of the United Nations. Retrieved November 20, 2022, from https://www.fao.org/worldfoodsituation/food-pricesindex/en/.
International Food Policy Research Institute (IFPRI) (2022a). Russia-Ukraine War and the Global Crisis: Impacts on Poverty and Food Security in Developing Countries. Retrieved November 20, 2022, from https://ebrary.ifpri.org/digital/collection/p15738coll2/id/136382.
IFPRI (2022b). The Russia-Ukraine Crisis: Implications for Global and Regional Food Security and Potential Policy Responses. Retrieved November 20, 2022, from https://ebrary.ifpri.org/
digital/collection/p15738coll2/id/135913.
IFPRI (2022c). Rwanda: Impacts of the Ukraine and global crises on poverty and food security. Retrieved November 20, 2022, from https://www.ifpri.org/publication/rwanda-impacts-ukraine-and-global-crises-poverty-and-food-security.
International Growth Center (IGC) (2022). Blog Post: Impact of the Russia-Ukraine war on Ethiopia. Retrieved November 20, 2022, from https://www.theigc.org/blog/impact-of-the-russia-ukraine-war-on-ethiopia/.
Meerman J. and Aphane J. (2012). Impact of High Food Prices on Nutrition. FAO Nutrition Division (ESN). Retrieved from https://www.fao.org/fileadmin/user_upload/agn/pdf/Meerman_Apha
ne_ICN2_FINAL.pdf.
Mengoub, F. E., Dabush, U., Ali, A. A., and Tsakok, I. (2022). The Russia-Ukraine war and food security in Morocco. Policy Br, 34, 1-15. Policy Center for the New South, Rabat, Morocco. Retrieved from: https://www.policycenter.ma/publications/russia-ukraine-war-and-food-security-morocco
Metwally, A. M., El-Sonbaty, M. M., El Etreby, L. A., Salah El-Din, E. M., Abdel Hamid, N., Hussien, H. A., Hassanin, A. M. and Monir, Z. M. (2020). Impact of National Egyptian school feeding program on growth, development, and school achievement of school children. World J Pediatr. 2020 Aug;16(4):393-400. doi: 10.1007/s12519-020-00342-8. Epub 2020 Feb 13. PMID: 32056148
Nasir, M. A., Nugroho, A. D., and Lakner, Z. (2022). Impact of the Russian–Ukrainian Conflict on Global Food Crops. Foods, 11(19), 2979. https://doi.org/10.3390/foods11192979
Jagtap, S., Trollman, H., Trollman, F., Garcia-Garcia, G., Parra-López, C., Duong, L., Martindale, W., Munekata, P. E. S., Lorenzo, J. M., Hdaifeh, A., Hassoun, A., Salonitis, K. and Afy-Shararah, M. (2022). The Russia-Ukraine Conflict: Its Implications for the Global Food Supply Chains. Foods. 2022; 11(14):2098. Retrieved February 13, 2023, from https://doi.org/
10.3390/foods11142098.
Ruta, Michele (ed.) (2022). The Impact of the War in Ukraine on Global Trade and Investment. Washington, egypt/reports/improving-social-protection-migrants-refugees-and-asylum-seekers-egypt.
Ayaz, M., Sers, C. F., Maisonnave, H., and Mughal, M. (2022). Echo of the Cannons? Economic Impact of the Ukraine War on Pakistan-A macro-Micro Simulation Analysis. hal-03718240, HAL. Retrieved from https://ideas.repec.org/p/hal/wpaper/hal-03718240.html.
Beckerman-Hsu, J. P., Kim, R., Sharma, S., and Subramanian, S. V. (2020). Dietary variation among children meeting and not meeting minimum dietary diversity: An empirical investigation of food group consumption patterns among 73,036 children in India. The Journal of Nutrition, 150(10), 2818-2824. http://doi: 10.1093/jn/nxaa223
Ben Hassen, T., and El Bilali, H. (2022). Impacts of the Russia-Ukraine war on global food security: towards more sustainable and resilient food systems? Food, Vol. 11(15), 2301. https://doi.org/10.3390/foods11152301
Central Agency for Public Mobilization and Statistics (CAPMAS) (2016). Households Income, Expenditure and Consumption Survey 2015. Retrieved November 20, 2022, from https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5109&Year=23629.
CAPMAS (2019). Households Income, Expenditure and Consumption Survey 2017/2018. Retrieved from https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5109&Year=23629.
CAPMAS (2020a). The Impact of COVID-19 on Egyptian Households till May 2020. Retrieved from https://www.capmas.gov.eg/Pages/StaticPages.aspx?page_id=7233.
CAPMAS (2020b). The Impact of COVID-19 on Egyptian Households till September 2020. Retrieved from https://www.capmas.gov.eg/Pages/StaticPages.aspx?page_id=7233.
CAPMAS (2021). Households Income, Expenditure and Consumption Survey 2019/2020. Retrieved from https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5109&Year=23629 (accessed on 20 Nov 2022).
CAPMAS (2022a). The Impact of Russia - Ukraine Crisis on Egyptian Households 2022. Retrieved February 13, 2023, from https://www.capmas.gov.eg/Pages/Researchs.aspx?page_id=5031.
CAPMAS (2022b). Monthly Bulletin of Consumer Price Index (CPI) Aug 2022. Retrieved February 13, 2023, from https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5107&Year=23352.
CAPMAS (2022c). Monthly Bulletin of Foreign Trade Data May 2022. Retrieved February 13, 2023, from https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5107.
CAPMAS (2022d). Egypt Family Health Survey 2021. Retrieved from https://www.capmas.gov.eg/
pdf/%D9%85%D8%B3%D8%AD%20%D8%B5%D8%AD%D9%89%20_%20%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%89.pdf
Europe Commission (EC) (2022). The impact of Russia's war against Ukraine on global food security – KC-FNS review October 2022. Retrieved November 20, 2022, from https://knowledge4policy.ec.europa.eu/publication/impact-russia%E2%80%99s-war-against-ukraine-global-food-security-%E2%80%93-kc-fns-review-%E2%80%93-october-2022_en.
Food Agriculture Organization (FAO) (2022a). Food balances database. Food and Agricultural Organization

DC. © World Bank. Retrieved February 13, 2023, from https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/37359 License: CC BY 3.0 IGO.

Santacreu, A. and LaBelle, J. (2022). Global Supply Chain Disruptions and Inflation During the COVID-19 Pandemic. Federal Reserve Bank of St. Louis Review, Second Quarter 2022, 104(2), pp. 78-91. Retrieved from https://doi.org/10.20955/r.104.78-91

United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR) (2020). Vulnerability Assessment for Refugees in Egypt. Cairo: United Nations High Commissioner for Refugees. Retrieved from: https://www.unhcr.org/eg/wp-content/uploads/sites/36/2020/09/EVAR18.pdf

UNHCR (2022). Egypt Fact Sheet. Retrieved February 13, 2023, from https://www.unhcr.org/eg/wp-content/uploads/sites/36/2022/11/Egypt-Factsheet-October-2022.pdf.

United Nations International Children's Emergency Fund (UNICEF) (2020). In and out of Poverty: An Analysis of Egyptian Poverty and Vulnerability Dynamics Between 2015 and 2017/2018. (Internal Report).

Yigezu, Y. A., Moustafa, M. A., Mohiy, M. M., Ibrahim, S. E., Ghanem, W. M., Niane, A. A., Abbas, E., Sabry, S. R. S. and Halila, H. (2021). Food Losses and Wastage along the Wheat Value Chain in Egypt and Their Implications on Food and Energy Security, Natural Resources, and the Environment. Sustainability 2021, 13, 10011. Retrieved from https://doi.org/10.3390/su131810011.

World Bank (2022a). Food Security Update (October 2022). Retrieved November 23, 2022, from https://thedocs.worldbank.org/en/doc/40ebbf38f5a6b68bfc11e5273e1405d4-0090012022/related/Food-Security-Update-LXXI-October-13-2022.pdf

World Bank (2022b). Food Security Update (November 2022). Retrieved November 23, 2022, from https://thedocs.worldbank.org/en/doc/40ebbf38f5a6b68bfc11e5273e1405d4-0090012022/related/Food-Security-Update-LXXIII-November-10-2022-145741.pdf.

World Food Program (WFP) (2022a). War in Ukraine Drives Global Food Crisis. Retrieved November 22, 2022, from https://docs.wfp.org/api/documents/WFP-0000143034/download/?_ga=2.168003489.1229065662.1664866288-224292151.1659695629.

World Food Program (WFP) (2022b). Projected Increase in Acute Food Insecurity Due to War in Ukraine. Retrieved November 20, 2022, from https://docs.wfp.org/api/documents/WFP-0000138289/download.

لمحة عن منتدى البحوث الاقتصادية: منتدى البحوث الاقتصادية هو شبكة إقليمية لتعزيز البحوث الاقتصادية عالية الجودة من أجل التنمية المستدامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتأسس منتدى البحوث الاقتصادية عام 1993، وتتمثل الأهداف الأساسية لمنتدى البحوث الاقتصادية في بناء قدرات بحثية قوية في المنطقة؛ لتشجيع إنتاج أبحاث مستقلة عالية الجودة؛ ونشر مخرجات البحوث لجمهور واسع ومتنوع. وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف، تشمل مجموعة أنشطة منتدى البحوث الاقتصادية إدارة مبادرات بحثية إقليمية مختارة بعناية؛ وتوفير التدريب والتوجيه للباحثين المبتدئين؛ وبناء قواعد البيانات وتوفيرها للباحثين وصانعي السياسيات؛ ونشر نتائج البحث من خلال الندوات والمؤتمرات ومجموعة متنوعة من المنشورات. ويقع المقر الرئيسي للمنتدى في مصر، بينما ينتشر زملاء البحث والسياسات من منسوبي المنتدى في بلدان المنطقة المختلفة وكذلك في أنحاء أخرى من العالم.

معلومات التواصل

مكتب منتدى البحوث الاقتصادية
العنوان: 21 شارع السد العالي، الدقي، الجيزة، مصر
صندوق بريد: 12311
هاتف: 603 – 20233318600+
فاكس: 20233318604+
البريد الإلكتروني: erf@erf.org.eg
الموقع الإلكتروني: http://www.erf.org.eg

تابعونا من خلال

economic-research-forum

ERFlatest

TheERFLatest

www.erf.org.eg